مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٨، ص ص ١-٢٧٤ بالعربية، ص ص ١-٣١ بالإنجليزية (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) ردمد ٩٨٩-١٣١٩



مجلة
جامعة الملك عبدالعزيز
الآداب والعلوم الإنسانية

المجلد ٨

١٤١٥هـ
١٩٩٥م

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبدالعزيز
جدة

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٨، ص ص ٢٣١-٢٧٤ (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)

الوقف بالنقل أم مبدأ الجَهْرِيّة ؟

حمزة بن قبلان المزيني
أستاذ بقسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود،
الرياض - المملكة العربية السعودية

المستخلص. ذكر سيبويه أن بعض العرب كانوا، إذا انتهت الكلمة بصوتين صامتين صحيحين عند الوقف، يحركون الصوت الصحيح الأول بنقل حركة الإعراب إليه إذا كانت الكلمة مضمومة أو مجرورة (الكتاب، ج٤، ص ص ١٧٣ - ١٨٠). فيقولون: «هذا بكُرْ»، و«من بكِرْ»؛ أما المنصوب فإنه يوقف عليه بالألف إن كانت منونا، ويعدم النقل إن كانتَ الكلمة معرّفة بأل التعريف غير أنه يبدو أن معالجة سيبويه لهذه الظاهرة ليست كاملة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يبدو أن تفسيره لوجود الحركة قبل الصوت الصحيح الأخير في هذه الحالة، ليس كافيًا.

وسوف أحاول في هذا البحث اقتراح تفسير أكثر كفاءة، في رأيي، لهذه الظاهرة مستفيدا مما توفره الدراسة الصوتية المعاصرة من طرق أكثر نجاعة في التحليل الصوتي. فإذا تأملنا في الأمثلة التي أوردها سيبويه أمكن أن نفسر الحركة الموجودة بعد الصوت الصحيح الأول تفسيرا صوتيا أكثر معقولا. وذلك أن الصوت الثاني في هذا التتابع يكون دائما من فصيلة الأصوات الصحيحة التي يطلق عليها «الأصوات الرنينية»، أي (الراء، واللام، والنون، والميم في حالات محددة)، ويضاف إليها (الياء، والواو، والهمزة، في حالات محددة)، وذلك حين يكون الصوت الأول في التتابع صوتا صحيحا من غير هذه الأصوات. ولهذا فإن التفسير الأقرب لهذه الظاهرة هو أن هذه الحركة ليست حركة الإعراب كما يقول سيبويه؛ بل هي حركة مجتلبة لتكوين مقطع جديد. أما سبب اجتلاب هذه الحركة فهو ما يسمى بـ«مبدأ الجهرية». ويعني أن الأصوات في اللغات تتدرج في متواصل الجهرية من أكثرها جهرية إلى أقلها

جهرية . وأكثر الأصوات جهرية في هذا المقياس هي الحركات ، يليها الياء والواو ، ثم الأصوات الرنينية ، ثم الأصوات الصحيحة غير الجهرية (أو الانغلاقية) . ومن المعروف أن أحد المقاطع في العربية يتكون من صوت صحيح في بدايته ، يتلوه حركة ثم صوت صحيح واحد أو اثنان . فإذا جاء هذا المقطع في نهاية الكلمة كانت الحركة في المقطع متلوة بأكثر من صوت صحيح وجب أن يكون الصوت الذي يتلو الحركة مباشرة صوتا أكثر جهرية في مقياس الجهرية من الصوت الثاني . أما إن كان الصوت الأول أقل في مقياس الجهرية من الصوت الثاني فتزاد حركة بين الصوتين الصامتين تحدد طبيعتها الأصواتُ السابقة واللاحقة لها في الكلمة .

مقـــدمــــة

يقف الدارسون المحدثون من النحو العربي ثلاثة مواقف متباينة . وتأتي هذه المواقف نتيجة للتدريب المختلف الذي مر به كل فريق والمواقف الفكرية التي يستند إليها . فيقف فريق من النحو العربي كما جاء في مصادره الأساسية موقف المتلقي غير المتسائل . فهو يتلقى بالقبول كل الآراء والمقولات التي جاءت في هذه المصادر من غير محاولة لنقدها أو اقتراح بدائل لها . وغاية هذا الفريق إعادة إنتاج ما أُنتج سابقًا . ويتمثل ذلك في تقرير ما قرره الأقدمون أو الموازنة بين أقوالهم أو تحقيق المخطوطات .

أما الفريق الثاني فهو عكس الأول . فيرى هذا الفريق أن النحو العربي كما يبدو في تلك المصادر الأساسية ليس إلا واحدة من المحاولات العديدة المشروعة لتحليل المادة اللغوية العربية . وبدلاً من الاطلاع على تلك المصادر فإن الأوفق – توفيراً للوقت والجهد – أن نحاول نحن أنفسنا اكتشاف الاطراد الذي يحكم متن اللغة المتوفر لدينا . ولا يرى هذا الفريق أن هذا الموقف تنكر للتراث العريق ، بل هو موقف علمي مشروع غايته خدمة اللغة العربية باكتشاف قواعدها مستفيدين من المنجزات الحاضرة في اللسانيات الحديثة .

ويقف الفريق الثالث موقفًا وسطًا يتمثل في الاطلاع على منجزات النحويين العرب القدماء ، لكنه يستفيد من منجزات اللسانيات الحديثة في الوقت نفسه . وعلى الرغم من أن لكل واحد من الفريقين الأول والثاني مبرراته إلا أنه يبدو أن الفريق الثالث هو ما نحتاج إليه في هذا العصر . فالمهمة التي ينبغي أن نتصدى لها – في نظري – هي أن نقيم جسراً بين الدراسات القديمة والدراسات الحديثة لكي يستفيدا كلاهما . كما يمكن أن تكون هذه المرحلة

الانتقالية مرحلة لالتقاء الفريق الأول والفريق الثاني بدل التنافر الذي سيكون محصلة التمسك بذينك الموقفين .

ولكي أبين صلاحية الموقف الثالث كتبت هذه الدراسة لأجل التدليل على أن النحو العربي لدى القدماء في حاجة إلى درسه ونقده حتى تتضح معالمه وتتبين صورة اللغة التي كانوا يعالجونها . ومسألة « الوقف بالنقل » التي نحاول دراستها وتقويمها مسألة صوتية بسيطة لكنها تكفي في الدلالة على إيجابية الرجوع إلى المصادر القديمة وتفسير ما فيها في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة .

ذكر سيبويه أنه إذا حذفت حركة الإعراب وانتهت الكلمة بصوتين ساكنين فإن بعض العرب يحرك الصوت الساكن الأول بنقل حركة الإعراب إليه إذا كانت الكلمة مضمومة أو مجرورة[١] وقد أورد بعض الأمثلة على ذلك ، فمثال الموقوف عليه بالنقل وهو مضموم : هذا بَكُرْ . فكلمة بكُرْ جاءت - كما يرى سيبويه - بحذف الضمة أولاً : أي أن (بَكْرٌ) أصبحت (بَكْرْ) بعد حذف الضمة ، ثم زيدت الضمة بين الكاف والراء فأصبحت : (بَكُرْ) . ومثال المجرور : من بكِر . وقد جاءت بكِر بحذف الكسرة أولاً : بَكْرِ ← بَكْرْ ، ثم زيدت الكسرة بين الكاف والراء : بَكِرْ . أما المنصوب فإنه لا يوقف عليه بالنقل كما يروي سيبويه . فلا يقال : رأيتُ بكَرْ أو رأيتَ البكَرْ . ويعلل عدم ورود الوقف بالنقل على المنصوب بأن المنصوب إذا كان منونًا يوقف عليه بالألف : رأيتُ بكْرا ؛ أما إذا كان معرفًا بأل فإنه لا يوقف عليه بالنقل أيضًا قياسًا على المنوَّن : فما دام المنوَّن وهو الأصل لم يوقف عليه بالنقل فإن المعرف بأل لا يوقف عليه كذلك لأن المعرف فرع على المنون .

كما أورد سيبويه أمثلة مضمومة أو مجرورة أصلاً ولم يوقف عليها بالنقل بحركة من جنس الحركة التي حذفت للوقف . ومن ذلك : هذا عِدلْ ، وهذا فِسلْ . وقد كان المتوقع أن تكون الحركة المنقولة في هذين المثالين الضمة لأنهما مرفوعان . لكنّ ذلك لم يحدث بسبب أنه لو حدث لنتج عن ذلك كلمة على وزن ليس في الأسماء ، أي (فِعُلْ) . وكذلك في المجرور فإن الحركة المنقولة قد لا تكون الكسرة ، كما في : البُسُرْ . وسبب ذلك أنها لو كانت الكسرة لنتجت كلمة على وزن (فُعِل) وهو وزن ليس للأسماء . ويسمي سيبويه تحول الحركة المنقولة إلى حركة من جنس الحركةِ السابقة لها إتباعًا[٢] ولا يُحوِّلُ الإتباعُ الضمةَ إلى كسرة والكسرةَ إلى ضمة فقط بل يحول كذلك الفتحة إلى ضمة أو كسرة بحسب الحركة السابقة لها في الكلمة . وقد

أورد سيبويه مثالين منصوبين وقف على أحدهما بالنقل وحولت الفتحة إلى الكسرة : رأيت العكمْ < العكِمْ < العكِمْ ، ووقف على الآخر بالنقل وحولت الفتحة إلى الضمة : رأيت الجُحْرْ < الجُحَرْ < الجُحُرْ[٣].

كما ذكر سيبويه أن بعض العرب يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة . والأمثلة التي أوردها تشتمل على المرفوع والمجرور والمنصوب . وذلك مثل : هو الوَثُوءْ ، ومن الوَثِيءْ ، ورأيتُ الوَثَأْ ؛ وهو البُطُوءْ ، ورأيت البُطَأْ ، ومن البُطِيءْ ؛ وهو الرُّدُؤْ ، ومن الرِّديءْ ، ورأيت الرِّدَأْ[٤] ومن الواضح أن هذه الأمثلة تخرج على ما قرره سيبويه سابقًا : فبعضها منصوب مثل ، الوَثَأْ والبُطَأْ والرِّدَأْ على الرغم من عدم إجازته الوقف بالنقل على المنصوب ؛ وبعضها على أوزان ليست للأسماء مثل ، البُطِيءُ التي هي على وزن (فُعِل) والرِّدُأْ التي هي على وزن (فِعُل) الذي لا نظير له . ويعلل سيبويه تحريك الساكن قبل الهمزة حتى وإن كانت النتيجة مخالفة للأوزان التي للأسماء بأن ذلك بسبب أن الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف ولذلك حركوا ما قبلها ليكون أبين لها[٥] ومع ذلك فقد أورد أن ناسًا من العرب وقفوا على الساكن الذي قبل الهمزة بالاتباع تحاشيًا للخروج على الأوزان المألوفة . فلذلك قال هؤلاء : من البُطُؤْ ، وهو الرِّديءْ ، ورأيت الرِّديءْ ورأيت البُطُؤْ[٦].

كما يذكر أن بعض العرب إذا وقفوا بالإسكان على « هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ألقوا على الساكن قبله حركة الهاء لتبيانها »[٧] وقد مثل لذلك بأمثلة هي : ضَرَبْتُهْ ، وأضْرِبُهْ ، وقَدُهْ ، و منُهْ ، وعنُهْ . كما ذكر أن بعض بني تميم يحركون ما قبل هذا الضمير بالكسر فيقولون : قد ضَرَبْتِهْ ، وأخَذْتِهْ ، إذ كسروا لبيان الذي بعد هذا الساكن – أي الهاء – لا لإعراب يحدثه شيء قبلها[٨].

ولما كانت معالجة سيبويه لهذه المسألة مشوبة بالغموض فقد رأيت تتبعها ومحاولة العثور على تفسير صوتي لها . ولم أطلع إلى الآن على دراسة تناولتها إلا ما كان من دراسة جواد الدخيل الذي جمع كثيرًا من المادة المتعلقة بها وناقش آراء النحويين حولها[٩].

غير أن هذه المسألة لا تزال في حاجة إلى تفسير . فقد لخص جواد الدخيل الشروط التي وضعها سيبويه والشروط التي وضعها النحويون الذين جاؤوا بعده لتفسير هذه الظاهرة فيما يلي :

أ / أن لا يؤدي النقل إلى وزن ليس له نظير في الأسماء ،
ب / أن لا يكون الاسم الموقوف عليه منصوباً ،
ج / أن لا يكون الصوت قبل الأخير حرف علة ،
د / أن لا يكون آخر الكملة مضعفا ،
هـ / أن لا يكون آخر الكملة حرف علة ،
و / أن تكون الحركة التي كانت تنتهي بها الكلمة حركة إعراب[١٠].

وسوف أناقش هذه الشروط بالتفصيل بعد قليل ؛ غير أن ما يلفت النظر أن مناقشة سيبويه والنحاة التالين له لا تغطي المادة اللغوية الموجودة في المصادر العربية ، ويبدو أنها تخضع لهذا التغير . كما أنهم – من وجه آخر – أدخلوا فيها ظواهر ربما لا تكون منها . ولذلك لا بد من مناقشة المادة اللغوية المدروسة نفسها أولاً .

يبدو من ظاهر كلام سيبويه والنحاة أنهم يرون أن تحريك الصوت الصحيح الأول في حال الوقف إذا انتهت الكلمة بصوتين صحيحين حكم عام لا علاقة له بطبيعة الأصوات الصحيحة المكونة لهذا التتابع[١١] أما إذا تأملنا الأمثلة التي جاؤوا بها فإننا نجد أن الصوت الأول فيها هو : الكاف أو الدال أو السين أو الحاء أو الثاء أو الطاء أو القاف أو الصاد أو الميم . أما الصوت الصحيح الثاني فهو : إما الراء أو اللام أو الميم أو الهمزة أو الهاء . فإذا استبعدنا الميم من الأصوات التي يمكن أن تكون في موضع الصوت الصحيح الأول فإننا نجدها كلها من الفصيلة الصوتية المسماة بالأصوات غير الجهرية Obstruent . أما الأصوات التي يمكن أن تكون في موضع الصوت الثاني في هذا التتابع فهي من فصيلة الأصوات المسماة بالأصوات الجهرية Sonorant ؛ هذا إذا استبعدنا الهاء التي لها وضع خاص سنناقشه فيما بعد ، والهمزة التي لها طبيعة خاصة .

فعدم التناظر هنا ، أي أنهم لم يوردوا مثالاً فيه الصوت الأول من الفصيلة الثانية والصوت الثاني من الفصيلة الأولى ، أمر يجب تفسيره كما يجب أن يلاحظ أنه لم يرد مثال عندهم مما فيه الصوت الثاني النون .

فإذا أردنا أن نفسر هذه الظاهرة تفسيراً معقولاً فلا بد أن نأخذ هاتين الملاحظتين في الاعتبار . ويجب كذلك أن نضيف ملاحظة ثالثة فحواها التساؤل عن الأصوات الصحيحة الأخرى من حيث إمكان وجودها في موضع الصوت الصحيح الأول . والحقيقة أننا نجد

أصواتًا صحيحة أخرى من فصيلة الأصوات غير الجهرية في هذا الموضع مما أورده النحويون من أمثلة . وسوف أرجيء مناقشة الملاحظة الأولى ، وأعرض أولاً لمناقشة الملاحظتين الثانية والثالثة .

أما غياب النون من بين الأصوات التي يمكن أن تقع في موقع الصوت الصحيح الثاني في الكلمة الموقوف عليها بالنقل فهو غياب غير حقيقي ؛ وذلك أننا نجد أمثلة كثيرة تقع فيها النون في هذا الموضع ويتم النقل فيها . فمن الأمثلة التي وردت في المعاجم والقراءات ما يلي :

١- الوُضْنْ : الوُضُنْ[١٢]
الأُذْنُ : الأُذُنْ[١٣]
الجُبْنُ : الجُبُنْ « الذي يؤكل »[١٤]
رُهْنٌ : رُهُنْ[١٥]
الوُهْنُ : الوُهُنْ[١٦]

ومن الملاحظ أن الأمثلة المنتهية بالنون وفيها حركة بين النون والصوت الصحيح السابق عليها جاءت معربة . ولذلك فقد يقول قائل : إن هذه الصيغة ربما كانت هي الصيغة الأصل وأن الصيغة التي ليس فيها حركة في هذا الوضع إنما هي صيغة فرع عليها وليست أصلية . وسوف أناقش هذه المسألة فيما بعد . غير أنه إذا سلمنا هنا أن هذه الأمثلة كانت نتيجة للوقف بالإسكان ومن ثم تحريك الصوت الصحيح الأول فإن هذا يمثل دليلاً على أن غياب النون عن الأصوات التي تنتهي بها الكلمات الموقوف عليها بالنقل ليس غيابًا حقيقيًا . كما أنه يتبين منها أن الأصوات الصحيحة غير الجهرية التي تقع في موضع الصوت الصحيح الأول يمكن أن يضاف إليها أصوات أخرى من الفصيلة نفسها . ومن هذه الأمثلة نرى أنه يمكن إضافة الضاد والذال والباء والهاء .

ويمكن كذلك ضم أصوات صحيحة أخرى مأخوذة من كلمات موقوف عليها بالنقل والصوت الصحيح الثاني واحد من الأصوات الجهرية . وذلك مثل : الجيم ، التي وردت في شاهد شعري هو :

٢- علمنا إخواننا بنو عجِل شرب النبيذ واصطفافًا بالرِّجِل[١٧]

ويضاف إلى ذلك أن هناك أمثلة وردت ولم يناقشوها عند مناقشة الوقف بالنقل . وهذه

الأمثلة تتميز بأن الصوت الصحيح الأول واحد من الأصوات الحلقية والصوت الصحيح الثاني أحد الأصوات الجهرية والحركة المنقولة هي الفتحة . ومن ذلك :

٣- شَعَرْ : شَعَرْ
بعْرْ : بعَر(١٨)
نهْر : نهَر(١٩)

ولذلك يمكن أن تضم العين والهاء إلى قائمة الأصوات التي يمكن أن تقع في موضع الصوت الصحيح الأول ، كما أنه ينبغي أن يلاحظ أن الحركة المنقولة هنا ليست الضمة ولا الكسرة بل هي الفتحة وذلك بغض النظر عن حركة الإعراب .

ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن معالجة سيبويه والنحويين لظاهرة الوقف بالنقل لم تكن كافية بسبب عدم أخذها في الاعتبار المادة اللغوية ذات الصلة كلها . وهذا ما نتج عنه التفسير غير الكافي . ولكي يتضح عدم كفاية الوصف والتفسير اللذين وردا عندهم فلابد من مناقشة الشروط التي وضعوها لوصفها .

مناقشة الشروط التي وضعها سيبويه والنحاة لوصف هذه الظاهرة

عند تتبع الشروط التي وضعت لتفسير الوقف بالنقل سوف يتبين أن هذه الشروط لا تفيد في تفسيرها بل ربما تكون عائقًا يحول بيننا وبين التفسير الصحيح لها .

أ - أن لا يؤدي النقل إلى وزن ليس له نظير في الأسماء

وقد فسر سيبويه بهذا الشرط تغيير الحركة المنقولة إلى حركة من جنس الحركة السابقة عليها . فلذلك تغيرت الضمة إلى كسرة في عدلْ < عدُلْ < عدْلْ < عدْلُ ؛ وفسلْ < فسُلْ < فسْلْ < فسْلُ ، بسبب عدم وجود وزن في الأسماء على صيغة (فِعُل) . كما تغيرت الكسرة إلى ضمة في البُسُرْ < البُسِرْ < البُسْرْ < البُسْرِ ، لعدم وجود صيغة (فُعِل) في الأسماء .

وهذا الشرط لا يتوافق مع الحقائق التي ذكرها سيبويه نفسه . فهو لا يفسر عدم النقل في ألفاظ ذكرها هو وإن كان النقل – لو حدث – لا يؤدي إلى صيغة لا نظير لها . ومن ذلك أن النقل لا يحدث في بكْر وإن كان وزن (فَعَلْ) الذي سوف تكون الكلمة عليه ، وزنًا شائعًا في

الأسماء (قارن بـ قَلَمْ) . كما أورد كلمات وقف عليها بعض العرب بالنقل وإن كانت النتيجة وزنًا لا نظير له مثل ، الرِّدُؤ على وزن (فِعُل) والبُطِيء على وزن (فُعِل) ، ولو اعتُذر لإجازة سيبويه مثل هاتين الكلمتين مع أنهما على وزنين لا نظير لهما بأن ذلك يعود إلى كون هاتين الكلمتين تنتهيان بالهمزة التي لها وضع خاص ، فإنه لا يمكن أن يُعتذر عن إجازته النقل فيما لا تكون الهمزة فيه . فقد أجاز النقل في كلمات مثل عدل وفسل والعكم التي يبدو أن لا نظير لها في الأسماء . وذلك أن وزن (فعِل) في الأسماء يكاد يكون معدومًا إذ لم يذكر له سيبويه إلا مثالاً واحدًا هو (إبِل) ، وقال عنه : « وهو قليل ، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره . »[20] ويذكر محقق الكتاب أن ابن خالويه « أورد ثمانية أمثلة على هذا الوزن وقال : لم يحك سيبويه إلا حرفًا واحدًا : إبل وحده ، لأنه بلا خلاف ، والباقية مختلف فيهن »[21] . ويمكن أن تكون (إبِلْ) نفسها مشتقة من (إبْل) فلا تكون بذلك على وزن أصلي . كما أن تفسيره العكم بأنها كانت نتيجة لإتباع الحركة المنقولة الحركةَ السابقةَ عليها هو تفسير لا يسلم من الاعتراض . وذلك أن الوزن الذي كانت عليه الكلمة قبل الإتباع كان وزنًا له نظير . فهناك أسماء كثيرة على وزن (فعَل) (فتَن ، مثلاً) ومع ذلك حدث الإتباع في العكم ولم يحدث في تلك الأسماء . وكذلك الأمر في : الجُحُر ، فكلمة الجُحَرْ ، على وزن (فُعَل) وهو وزن شائع .

ويلاحظ أن الاحتجاج بالنظير احتجاج يوقع في الدَّور Circularity . وذلك أننا نمنع بعض التغيرات بعدم وجود النظير ، لكننا في الوقت نفسه نفسر عدم وجود النظير بعدم السماح بهذه التغيرات . ولا شك أن اللغة العربية تمنع تتابع الكسرة والضمة ؛ لكن هذا المنع ليس سببًا في عدم ورود صيغ فيها هذا التتابع هنا . بل السبب هو أن الحركة التي تقع في هذا الموقع نتيجة للوقف بالنقل تكون دائمًا حركة تتأثر في صفاتها بالحركة السابقة والأصوات الصحيحة المجاورة فمنع هذا التتابع لم يُخالف أساسًا حتى تعدل النتيجة لتفاديه .

ب - أن لا يكون الاسم الموقوف عليه منصوبًا

لقد منع سيبويه - كما رأينا - صيغًا مثل بكَرْ والبكَرْ بحجة أنهما منصوبتان . ومع ذلك فإنه أورد مثالين تم فيهما النقل وهما منصوبان ؛ وذلك : رأيتُ العكم . فهذه الكلمة كانت منصوبة : العكْمَ ؛ ثم حذفت الفتحة : العكْمْ ؛ ثم نقلت الفتحة إلى ما بعد الكاف : العكَمْ ؛ ثم تغيرت الفتحة إلى كسرة بالإتباع : العكِمْ . وكذلك في « رأيتُ الجُحُرْ » التي مرت بالخطوات نفسها : الجُحْرَ ← الجُحْر ← الجُحَرْ ← الجُحُرْ[22] .

فإجازة سيبويه لمثل هذين المثالين يوحي بأن هذا الشرط لا يمكن التمسك به . ويزاد على ذلك أن سيبويه أورد أمثلة تم فيها النقل وهي منصوبة مثل ، الوَثَأ ، والرِّدَأ ، والبُطأ . ويرى بعض النحويين الذين جاؤوا بعد سيبويه أن الوقف بالنقل في المنصوب جائز . ويرى ابن الأنباري جواز ذلك[٢٣] وجاء عند ثعلب جملة فيها النقل والاسم منصوب : اضرب الوَجَه"[٢٤] لكن يبدو أن ما نقله النحويون - بعد سيبويه - من إجازة الوقف بالنقل في المنصوب ليس صحيحاً . وتبقى ملاحظة سيبويه صحيحة بعدم ورودهما أو ما يشبههما . وسنرى فيما بعد سبب ذلك . لكن الذي يجب تأكيده هو أن عدم ورود بكَرْ وأمثالها ليس سببه عدم جواز الوقف بالنقل في المنصوب لأن الأمثلة التي أوردها سيبويه نفسه وقف فيها على المنصوب بالنقل وغيرت إلى حركة أخرى أحيانًا ولم تغير في أمثلة أخرى .

جـ - أن لا يكون الصوت قبل الأخير حرف علة

ويمنع بموجب هذا الشرط أن تنقل حركة الصوت الصحيح الثاني في الوقف إذا كان الصوت الأول واوًا أو ياءً أو ألفا . ولذلك يمنع النقل في مثل : زيْدْ وعون[٢٥] وغيْلان[٢٦] وهذا الشرط غير ذي أهمية لأن الياء والواو ليستا من الأصوات الصحيحة التي يحدث عندها هذا التغيير إذا كانت في موضع الصوت الصحيح الأول كما سوف نرى . أما الألف فهي حركة طويلة ولا يمكن أن تزاد حركة على حركة . ويجب ألا نُخدع بالشكل الكتابي لها .

د - أن لا يكون آخر الكلمة مضعفا

وليس هذا في الواقع شرطًا مهما . وذلك لأن الحركة المزيدة هذه تأتي لأسباب صوتية معينة سنناقشها فيما بعد . ولما كان الصوتان الصحيحان هنا من جنس واحد فإنه لا سبب صوتيًا يدعو إلى هذه الزيادة .

هـ - أن لا يكون الحرف الأخير حرف علة

وذلك في نحو (ظبْي) و (دلْو)[٢٧] وسبب ذلك فيما يرون أنه لو نقلت الضمة إلى ما قبل الياء في ظبي فإن الياء ستقلب واوا . كما أنه إذا نقلت الحركة في حال الجر في (دلْو) فإن الواو ستقلب إلى ياء . والواقع أن هذا التصور أملاه النظر إلى هذه الحركة بأنها حركة الإعراب . وزيادة على ذلك فإن المظهر الكتابي الذي تظهر فيه كتابة الواو والياء هو الذي أوقع النحاة في القول بأنهما لم تحذفا . أما الواقع فهو أن ما نلفظه هو ضمة بعد اللام في (دلو) وكسرة بعد الياء

في (ظبي)، وذلك أن هذين الصوتين حذفا بعد زيادة ضمة في الحالة الأولى د ـَ ل و ـُ ن ← دَ ل و ← د ـَ ل ـُ و ← د ـَ ل ـُ. وكسرة في الحالة الثانية ظ ـَ ب ي ـُ ن ← ظ ـَ ب ي ← ظ ـَ ب ـ ي ← ظ ـَ ب ـِ[٢٨]. وسوف نعرف أن الياء والواو من بين الأصوات التي تدعو إلى زيادة هذه الحركة عندما تكونان في موضع الصوت الصحيح الثاني.

و - أن تكون الحركة التي كانت تنتهي بها الكلمة قبل الوقف حركة إعراب

وهذا الشرط هو الذي أوقع سيبويه والنحاة في المشكلات التي رأيناها. وهناك دلائل تشير إلى وجود بعض الحالات التي تم فيها النقل على الرغم من كونها مبنية. ومن تلك الحالات كلمة (لَدُنْ). فقد ورد في شرح المفصل قوله: «وقالوا فيها (لَدْنِ) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون كأنهم استثقلوا ضمة الدال فسكنوا تخفيفًا، كما قالوا في عَضُد: عَضْد. ولما سكنت الدال والنون ساكنة كسروا النون لالتقاء الساكنين فقالوا (لَدْنِ)؛ وقالوا (لُدْنِ) بضم اللام مع سكون الدال وكسر النون، وذلك أنهم أرادوا التخفيف فنقلوا الضمة من الدال إلى اللام ليكون ذلك أمارة الحركة المحذوفة وكسروا النون لالتقاء الساكنين. وأما من قال (لَدَنْ) فهي (لَدُنْ) بضم الدال. وإنما سكنوا الدال استثقالاً لضمة فيها كما قالوا: عَضْد وسَبْع، فلما سكنت الدال وكانت النون بعدها ساكنة فتحت الدال لالتقاء الساكنين...»[٢٩].

كما قرأ عاصم في رواية أبي بكر قوله تعالى في سورة الكهف «لَدْنِهِي» بفتح اللام وإشمام الدال الضمة وكسر النون والهاء»[٣٠] ويقول محقق الكتاب: و «في الإتحاف ص ٢٨٨: إسكان الدال مع إشمامها الضم. وهو ضبط أدق»[٣١].

وتشير هذه النصوص أن (لَدُنْ) ربما كان أصلها بتوالي الدال والنون من غير حركة تفصلهما، أي (لَدْنْ) ثم زيدت الضمة (لَدُنْ)، أو الكسرة كما في اللسان (لَدِنْ)[٣٢] فهذا مثال إذن على زيادة الحركة بين الصوتين الصحيحين في آخر الكلمة وهي كلمة مبنية.

والواقع أن الكلمات المبنية التي يمكن أن يتحقق فيها السياق الصوتي الذي تزاد فيه الحركة قليلة. والمثال الوحيد الذي يمكن أن يخضع لهذه الزيادة إذا وقف عليه بالإسكان هو (قَبْلُ) إذا قطعت عن الإضافة. لكن المصادر لم تذكر الوقف عليها بالإسكان أو بالنقل. لكن المتوقع أنه لو وقف عليها بالإسكان فإن السياق الصوتي الذي تزاد فيه الحركة سيتحقق ومن ثم تزاد حركة وهي الكسرة الممالة نحو الضم، بين الباء واللام. كما أن سيبويه نفسه يذكر أن هناك من قرأ

قوله تعالى : ﴿ إن الله نعمّا يعظكم به ﴾ بتحريك العين ، وذكر أنها على لغة هذيل كما أورد بيتًا لطرفة بتحريك العين[٣٣] وتحريك العين في (نِعَم) قراءة ابن كثير وعاصم في رواية حفص ونافع في رواية ورش[٣٤].

فهذا الشرط تنقضه الحقائق اللغوية ، إذ تنقل الحركات حتى إن لم تكن حركات إعراب .

ومما يدل على أن هذه الحركة ليست حركة إعراب بل هي حركة مزيدة لسبب صوتي ما يلي :

أ – عدم زيادة الفتحة إذا لم يكن الصوت الصحيح الأول صوتًا حلقيًا والثاني صوت جهري . فهي تزاد في أمثلة مثل : نَهَر وشَهَر وشعَر والوَثأ ، لكنها لا تكون فتحة في غير هذا السياق الصوتي . وتعليل سيبويه لعدم جواز (البَكَرْ) في الواقع غير مقنع .

ب – إننا نجد الكسرة زيدت في المرفوع والمنصوب والضمة في المجرور : هذا عِدِل ؛ والعِكِم ؛ وفي الجُحُر .

وتعليل سيبويه أن هذه الأشكال ثانوية جاءت نتيجة لإتباع الحركة الثانية الحركة الأولى ليس عليه دليل . فبإمكاننا أن نقول إن هذه الحركات ليست حركات الإعراب الأصلية حولت تحت تأثير الحركات السابقة بل إنما حدث بعد حذف حركة الإعراب هو زيادة هذه الحركة وكان لا بد لها – لأسباب صوتية – أن تكون من جنس الحركة السابقة .

جـ – إن حركة الكسرة التي تزاد في حال الجر ليست كسرة خالصة . فقد روى ابن مجاهد قال : « حدثني سليمان بن يزيد البصري ، قال : حدثنا أبو حاتم قال ، قرأ أبو عمرو : (بالصبر) يُشم الباء شيئًا من الجر لا يُشبع ... »[٣٥].

فما دام أنها ليست كسرة خالصة فهي ليست حركة الإعراب . وسوف نتكلم عن طبيعة هذه الحركة فيما بعد .

فهذه الشروط الستة التي أوردوها تدل على أن تحليلهم لم يكن دقيقًا . فهم لم يوردوا السياقات الصوتية التي يتم فيها النقل ولم يبينوا السياقات التي لا يتم فيها . كما أنهم لم يستطيعوا تفسير الظاهرة تفسيرًا وافيًا نتيجة لنظرهم إلى الحركة المزيدة على أنها حركة إعراب منقولة . بل إن التعبير بالنقل تعبير غير دقيق . وذلك أنه يجب إذا أردنا الدقة أن نقول إن الحركة

تنقل قبل أن تحذف ، لكن سيبويه يعبر عن هذه العملية بأنها إلقاء لحركة الإعراب بعد حذفها[٣٦] وهو يعبر عنها أحيانًا بأنها (تحريك) للصوت الصحيح الأول[٣٧] فعدم الاستقرار على مصطلح واحد يشير إلى اضطراب في تصورهم لهذه العملية الصوتية .

ودليل آخر على عدم الدقة في الملاحظة والتحليل إدخالهم في هذه الظاهرة ظواهر ليست منها ، ومن هذه الظواهر ما يلي :

أ – إن الحركة يمكن أن تنقل قبل الصوت الصحيح الواحد .

ب – تحليلهم للحركة السابقة على ضمير المفرد الغائب المفعول به .

أ – إن الحركة يمكن أن تنقل قبل الصوت الصحيح الواحد

وهذا القول يخرج على قول سيبويه الذي ينص على أن النقل يتم لتحريك الصوت الصحيح إذا ولاه صوت صحيح آخر حين الوقف على هذا الأخير . والغرض من هذا النقل كما ينص سيبويه تفادي « التقاء الساكنين »[٣٨] ولما كان الصوت الواحد الموقوف عليه لا يتحقق فيه التقاء صوتين صحيحين فإن النقل لا حاجة له . وقد أوردوا شاهداً على هذا النقل هو :

من يأتمر بالخير فيما قصدَهُ   تُحمد مساعيه ويُعلم رَشَدُهْ[٣٩]

فيرون أن الضمة بعد الدال في الحالين إنما هي ضمة ضمير الغائب . لكن هذا لو صح فإنه يستدعي القول بأن نقل الضمة إلى الدال سبقه حذف الحركة التي كانت بعده في الأصل . فكلمة « قَصَدُهْ » إنما هي في الأصل « قـَ ص ـَ د ـَ هـ ـُ » وكلمة « رَشَدُهْ » كانت ر ـَ ش ـَ د ـَ هـ ـُ . فينبغي إذن أن تتحول (قَصَدَهُ) إلى (قَصَدَهْ) أولا ؛ ثم إلى قَصَدْهْ ؛ ثم إلى قَصَدُهْ . وكذلك (رَشَدُهْ) : ر ـَ ش ـَ د ـُ هـ ـُ ← ر ـَ ش ـَ د هـ ـُ ← ر ـَ ش ـَ د هـ ← ر ـَ ش ـَ د ـُ هـ .

ومن الواضح أنه يمكن أن تحلل كلمة (رَشَدُهْ) بأنها كانت نتيجة للوقف بإسكان الهاء فقط .

ولم تكن الضمة السابقة عليها نقلاً لهذه الحركة . لكن هذا الأمر لا يمكن أن يحدث في (قَصَدُهْ) لأن الدال تتبعها الفتحة فلا بد من حذفها أولاً . فلذلك لا بد أن تحلل كالتالي :

ق ـَ ص ـَ د ـَ هـ ـُ ← ق ـَ ص ـَ د هـ ـُ ← ق ـَ ص ـَ د هـ ← ق ـَ ص ـَ د ـُ هـ .

لكن حذف الفتحة التي تلحق الدال هنا لا بد له من تفسير صوتي ، وليس هناك أي تفسير

صوتي ممكن . غير أنه يمكن أن نقول إن ضمير الغائب في هاتين الكلمتين هو [ـُ هـ] أصلاً . وأن الكلمتين هما أصلاً : [ق ـَ ص ـَ د] و [ر ـَ ش ـَ د] وعندما يضاف هذا الضمير لهاتين الكلمتين تصبحان : [ق ـَ ص ـَ د ـُ هـ] و [ر ـَ ش ـَ د ـُ هـ] . وبذلك نقول إن مثل هاتين الكلمتين موقوف عليهما بالإسكان ثم يضاف إليهما ضمير الغائب من غير أن يكون هناك نقل للحركة .

وبهذه الطريقة يحلل ما في البيت الآخر الذي يوردونه دليلاً على هذه الظاهرة وهو :

ما زال شيبان شديداً وهصه حتى أتـاه قـرنُـه فـوقصـهْ

فـ (وهصـهُ) هي : و ـَ هـ ـَ ص + ـُ هـ ، و (وقصهُ) هي : و ـَ ق ـَ ص + ـُ هـ فإدخالهم هذه الحالة في ظاهرة الوقف بالنقل ليس دقيقًا إذن .

ب - تحليلهم للحركة السابقة على ضمير المفرد الغائب

يقول سيبويه إن ضمير المفرد الغائب يحرك الساكن قبلها بعد الوقف عليها . وهذه الحالة هي من جنس الحالة التي ناقشتها في (أ) أعلاه . فيمكن أن نقول إن حركة الهاء لم تلق على الساكن قبلها . بل إن ضمير المفرد الغائب في هذه الأمثلة هو إما (ـُ هـ) أو ـ هـ) بحسب الاختلاف اللهجي . ولذلك يمكن أن نحلل (ضَرَبَتُهْ) كالتالي :

ضَرَبَتْ + ـُ هـ

وكذلك ضَرَبَتـهْ :

ض ـَ ر ـَ ب ـَ ت + ـ هـ

ولا نحتاج أن نحللهما كما حللهما سيبويه :

ض ـَ ر ـَ ب ـَ ت + هـ ـُ

ض ـَ ر ـَ ب ـَ ت هـ بحذف حركة الهاء .

ض ـَ ر ـَ ب ـَ ت ـُ هـ بنقل حركة الهاء الى الساكن قبلها .

وكذلك تحليله لـ (ضَرَبَتـه) :

ض ـَ ر ـَ ب ـَ ت + هـ ـُ

ض ـَ ر ـَ ب ـَ ت هـ بحذف حركة الهاء .

ضَ ـَ رَ ـَ بَ ـَ تَ ـِ هـ بزيادة الكسرة .

وكذلك ما ورد في بيت زياد الأعجم الذي استشهد به سيبويه :

عجبتُ والدهر كثير عجبُه   من عنزي سبني لم أضربُهْ

فكلمة (عجبُه) يمكن أن تحلل كالتالي :

ع ـَ ج ـَ ب + ـُ هـ

ولم أضربُه :

أ ـَ ض ر ـِ ب + ـُ هـ

وكلمة (عجبه) لا يمكن أن تفسر بنقل حركة الهاء الى الباء ، لأن هذا يفترض حذف حركة الإعراب في الوصل :

ع ـَ ج ـَ ب ـُ هـ ـُ

ع ـَ ج ـَ ب + هـ ـُ بحذف حركة الإعراب

ع ـَ ج ـَ ب هـ بحذف حركة الهاء .

ع ـَ ج ـَ ب ـُ هـ بالنقل .

كما أن (عجبُه) يمكن أن تحلل بأخذ الضمة على الباء على أنها حركة إعراب وحذفت حركة الهاء لوزن الشعر . فلا دليل هنا أيضًا على الوقف بالنقل .

يتبين من العرض السابق أن معالجة سيبويه والنحويين لهذه الظاهرة غير كافية لأنها تغفل جزءاً من المادة اللغوية التي لابد من مناقشتها ولأنها لم تكتشف السياقات الصوتية التي تحدث فيها ، ولأنها أدخلت فيها ما ليس منها .

ولهذا فإنني سوف أقوم بدراستها وتفسيرها حتى يتضح أن سببها هو وجود بعض السياقات الصوتية المحددة وأنها ليست عشوائية . ولذلك سوف أقوم بمقارنة هذه الظاهرة بما يحدث في إحدى اللهجات العربية المعاصرة (وهي لهجة بادية المدينة المنورة) وسأدلل على وجود هذه الظاهرة في هذه اللهجة وأنها محكومة بقواعد واضحة . وسأستعين على وصف هذه الظاهرة في هذه اللهجة بما توصل إليه البحث اللساني في جانبه الصواتي من مبادىء . ومن أهم ذلك مفهوم المقطع ومبدأ الجهرية الذي يلعب دورًا بارزًا في تحديد مفهوم المقطع

وتوزيع السلسلة الكلامية إلى مقاطع . وبعد أن أنتهي من وصف الظاهرة في هذه اللهجة أعود مرة أخرى إلى وصف هذه الظاهرة كما تبدى في المادة اللغوية التي جاءت مبعثرة في المصادر العربية . وسأختم مناقشتي بالإشارة إلى ضرورة النظرة النقدية للنحو العربي وأنه من غير هذه النظرة النقدية فإن كثيراً من الظواهر اللغوية سوف تكون ضحية الغموض وعدم الفهم أو الفهم غير الكامل . كما سأشير إلى ضرورة الاستفادة من دراسة اللهجات المعاصرة التي يمكن أن تكون هاديًا لنا في اكتشاف الصورة التقريبية لكثير من المظاهر الصوتية والنحوية في اللغة العربية الفصحى .

صـورة هـذه الظـاهـرة في لهجـة باديـة المدينـة المنورة

لما كانت هذه اللهجة لا أثر فيها للإعراب فإن أغلب الكلمات تنتهي بصوت صحيح واحد أو اثنين ، ولا يشذ عن ذلك إلا بعض الأدوات النحوية مثل الضمائر والاسم الموصول وبعض حروف الجر ، والأفعال والأسماء معتلة الآخر التي تنتهي بحركة ، وتسمح هذه اللهجة بالوقف على الصوتين الصحيحين بموجب ترتيب دقيق لنوع هذين الصوتين . لكنها لا تسمح بهذا التتابع إذا لم يكن الصوتان خاضعين لذلك الترتيب الدقيق .

فتسمح هذه اللهجة بتتابع الصوتين الصحيحين في نهاية الكلمة من غير أن تفصل بينهما حركة إذا لم يكن الصوت الثاني راءً أو نونًا أو لامًا أو ميمًا أو ياءً أو واواً . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يكون الصوت الأول والثاني من هذه الأصوات الستة . وفي هذه الحالة الأخيرة قد يسمح بتتابع الصوتين الصحيحين إذا كان هذا التتابع مكونًا من أصوات معينة ويمنع هذا التتابع وتزاد الحركة إذا كان التتابع من نوع معين آخر . أما الحركة المزيدة فتخضع لشروط وحدود أخرى يدخل فيها طبيعة الصوتين الصحيحين ونوع الحركة الموجودة في الكلمة أصلاً .

وفيما يلي قائمة بكلمات الصوتُ الصحيح الثاني فيها إما راء أو نون أو لام أو ميم أو ياء أو واو :

الكلمات المنتهية بالنون :

غ ـَ ب ـ ن	غَـبِـنْ (غَبْن)
ح ـِ ت ـ ن	حِـتِـنْ (حتن ، أي حين)
س ـِ ج ـ ن	سِجِن (سجْن)

سَ-حِ-نْ	سَحِن (سَحْن ، أي طحن الشيء)
دِ-خِ-نْ	دِخِن (دخْن)
حِ-زِ-نْ	حِزِنْ (حُزْن)
حِ-سِ-نْ	حِسِنْ (حُسْن)
رَ-شِ-نْ	رَشِن (رشْن ، قياس القماش ، والوحدة هي الأرشون)
غِ-صِ-نْ	غِصِنْ (غصن)
قِ-طِ-نْ	قِطِن (قطْن)
حِ-ظِ-نْ	حِظِن (حضْن)[٤٠]
سِ-عِ-نْ	سِعِنْ سعْن (قربة صغيرة للبن)
جِ-فِ-نْ	جِفِن (جفْن)
دِ-قِ-نْ	دِقِن (دقْن)
سَ-كَ-نْ	سَكَن (سكْن) (جني يتشكل على هيئة ثعبان)
سَ-مَ-نْ	سَمَن (سمْن)

كلمات الصوت الثاني فيها الراء :

سَ-بَ-رُ	سَبُر (سبْر) جمع (سابر) وهو طليعة الغزو
فِ-تِ-رِ	فِتِر (فتْر) وحدة قياس طولها ما بين رأس إبهام اليد ورأس السبابة
نِ-جِ-رِ : فَ-جَ-رُ	نِجِر (نجْر) إناء تدق فيه القهوة : فَجْر (فجْر)
سِ-حِ-رِ	سِحِر (سحْر)
جِ-دَ-رُ	جِدَرُ (جدْر) (جدار)
جِ-سِ-رِ : جَ-سَ-رُ	جِسِرْ : جَسُرْ (جسْر)
بَ-زَ-رُ	بِزِرْ بَزُر (طفل)
قِ-شِ-رِ : حَ-شَ-رُ	قِشِرْ (قشْر) : حَشُرْ (حشْر)
قَ-صَ-رُ	قَصَرُ (قصْر)
حَ-ظَ-رُ	حَظُر (حضْر)

س ـ ع ـ ر : ش ـَ ع ـَ ر	سعر (سعْر) : شَعَرَ (شعْر)
ص ـ ف ـ ر	صفر (صفْر)
م ـَ ق ـُ ر	مَقُرَ (مقْر) (موضع يوضع فيه الدخن عندما يحصد)
ح ـِ ك ـِ ر : ح ـَ ك ـُ ر	حكر (حكْر) (أجار طويل الأمد للوقف) : حكُر (حَكْر) شيء مقصور على إنسان
س ـَ م ـُ ر	سَمُر (سمْر) نوع من الأشجار

الكلمات المنتهية باللام :

خ ـ ب ـ ل	خبلْ (خبْل) (مجنون)
ك ـَ ت ـ ل	كَتلْ (قتْل)
ح ـِ ج ـِ ل	حجلْ (حجْل)
ك ـِ ح ـ ل	كحل (كُحْل)
ر ـِ خ ـ ل	رخل (رخْل) (أنثى الضأن الصغيرة)
ع ـِ د ـ ل : ع ـِ د ـِ ل	عدل (عدْل) كيس من خيش أو قماش أو جلد توضع فيه الأواني . عَدل (عَدْل)
غ ـَ ز ـ ل	غزل (غزْل)
ف ـَ ص ـُ ل	فصُل (فصْل)
ف ـَ ظ ـُ ل	فَظُل (فَضْل)
ف ـِ ع ـ ل	فعل (فعْل)
ع ـَ ق ـ ل	عَقل (عَقْل)
أ ـَ ك ـ ل	أكل (أكْل)
ق ـَ م ـ ل	قَمل (قمْل)

الكلمات المنتهية بياء :

ظ ـَ ب ـ	ظبي (ظَبْي)
ح ـَ ت ـ	حتي (تساقُط)
ح ـَ ث ـِ	حثي (حثو)

ف ـَ ج ـِ	فَجي (فجو)
ف ـَ د ـِ	فَدي (فدو)
ح ـَ ذ ـِ	حَذي (حذو)
ف ـَ ر ـِ	فَري (فَرْيٌ)
ط ـَ ز ـِ	طَزي (كِبْر)
ف ـَ س ـِ	فَسي (فسو)
م ـَ ش ـِ	مَشي (مَشْي)
خ ـَ ص ـِ	خَصي (خَصْيٌ)
ح ـَ ك ـِ	حكي (حَكْي)
م ـَ ل ـِ	مَلي (ملء)

الكلمات المنتهية بالواو :

ح ـَ ث ـُ	حَثُو (حثو)
ح ـِ ج ـُ	حِجُو (حُجْو) حصير ملون كان يعلق على جدران الغرف للزينة .
ن ـَ ح ـُ	نَحُو (نَحْو)
م ـَ ر ـُ	مَرُو (مَرْو)
غ ـَ ز ـُ	غَزُو (غَزْو)
ح ـَ س ـُ	حَسُو (حَسْو) (استعداد أو ادخار)
ح ـَ ش ـُ	حَشُو (حَشْو) (جمع حاشٍ وهي صغار الابل)
ح ـَ ظ ـُ	حظُو (حرارة النار)
ح ـَ ق ـُ	حَقُو (حَقْو) (سير يشد حول الوسط)
ح ـُ ل ـُ	حَلُو (حُلْو)
ح ـَ م ـُ	حَمُو (حَمْو) (حَرٌّ)

الكلمات المنتهية بالميم

ك ـَ ت ـِ م	كَتِم (كَتْم)

ح ـَ ج ـِ م	حَجِم (حجْم)
ش ـَ ح ـَ م	شَحَم (شَحْم)
ف ـَ خ ـَ م	فَخَم (فَخْم)
هـ ـِ د ـِ م	هِدِم (هِدْم) ثوب بالٍ
ع ـَ ز ـِ م	عَزِم (عَزْم)
ج ـِ س ـِ م	جِسِم (جِسْم)
خ ـَ ش ـِ م	خَشِم (خَشْم) (أنف)
خ ـَ ص ـُ م	خَصُم (خَصْم)
ع ـَ ظ ـُ م	عَظُم (عَظْم)
ز ـِ ع ـِ م	زِعِم (زِعْم)
د ـُ غ ـُ م	دُغُم (دُغْم) (لون)
ع ـَ ق ـُ م	عَقُم (عَقْم) (سد للمياه)
ح ـُ ك ـُ م	حُكُم (حُكْم)
س ـَ هـ ـَ م	سَهَم (سَهْم)

وفي الحالات التي يكون فيها الصوت الصحيح الثاني راءً أو لامًا أو نونًا أو ميمًا والصوت الصحيح الأول راء أو لام أو نون أو واو فليس هناك أي حركة بينها (لا توجد كلمات فيها الصوت الأول اللام والثاني الراء وكذلك العكس) :

ف ـُ ر ن	فُرْن (فُرْن)
ف ـَ ر م	فَرْم (شخص ينتمي إلى أسرة معروفة في قبيلة حرب)
ق ـَ ر م	قَرْم (شجاع)
ف ـِ ل م	فِلْم (فِلْم)
ع ـَ ي ن	عَيْن (عيْن)
ق ـَ و م	قَوْم (قوم)
ق ـَ و ل	قَوْل
د ـَ و ر	دَوْر

أما إذا كان الصوت الصحيح الثاني راءً أو نونًا أو لامًا أو ياءً أو واوًا وكان الصوت الصحيح

الأول ميمًا فإن هناك حركة تزاد :

ن ـ م ـ ر	نمر (نَمر)
ن ـَ م ـَ ل	نَمَل (نَمْل)
س ـَ م ـ ن	سَمن (سمْن)
ط ـَ م ـ	طَمي (طمْي)
ح ـَ م ـُ	حمُو (حمْو) (حَـرُّ)

أما إذا كان الصوت الصحيح الأول راءً أو لامًا أو نونًا أو ميمًا أو ياءً أو واوًا والصوت الصحيح الثاني واحد من الأصوات الصحيحة الأخرى فإنه لا توجد أي حركة بين الصوتين. وذلك بخلاف ما إذا كان الصوت الصحيح الثاني ياءً أو واوًا فإن هناك حركة تزاد وتتلى بحذف الياء والواو :

ح ـَ ر ب	حَرْب (حرْب)
ف ـ ر ت	فرْت (فورد)
ف ـَ ر ث	فَرْث (فَرْث)
د ـُ ر ج	دُرج (دُرْج)
ج ـُ ر ح	جُرْح (جُرْح)
ف ـَ ر خ	فَرْخ (فَرْخ)
ف ـَ ر د	فَرْد (مسدس)
ح ـ ر ز	حرْز (حرز)
ف ـَ ر ش	فَرْش (فراش)
ف ـَ ر ظ	فَرْظ (فَرْض)
ع ـَ ر ط	عَرْط (عَرْط) (أكل)
ق ـَ ر ظ	قَرْظ (قَرْض)
ز ـَ ر ع	زَرْع (زَرْع)
م ـَ ر غ	مَرْغ (تمريغ بالتراب)
ع ـُ ر ف	عُرْف (عُرْف)
ع ـ ر ق	عرْق (عرْق)
ع ـَ ر ك	عَرْك (عَرْك)

ق ـَ ر ـُ	قَـرُو (قَـرْوٌ)
ج ـَ ر ـِ	جَرِي (جَرْيٌ)
ح ـَ ل ب	حَلَب (حَلْب)
ح ـَ ل ت	حَلَت (خرط البلح بقوة)
م ـِ ل ح	مِلِح (مِلْح)
ف ـَ ل خ	فَـلَخ (شق)
م ـَ ل د : و ـِ ل د	مَلَد (تجاوز الحد) وِلِد (الأبناء)
ج ـَ ل س	(الجلس ضد الغائر) جَلَس
ق ـَ ل ص	قَلَص (سحب)
ج ـَ ل ط	جَلَط (سحب بقوة)
ق ـَ ل ع	قَـلَع (قَـلْع)
ف ـَ ل غ	فَـلَغ (شق في الرأس)
ج ـِ ل ف	جِلِف (جِلْف)
خ ـَ ل ق	خَلَق (خلْق)
م ـُ ل ك	مُـلُك (مُلْك)
ح ـِ ل م	حِلِم (حِلْم)
ف ـَ ل ـِ	فَلِي (رَعْي)
ج ـَ ن بَ ← ج ـَ م ب	جَـنَب (جَنْب)
ع ـِ ن ت	عِنِت (عنْت)
ح ـَ ن ث	حَنَث (حَنث)
ب ـَ ن ج	بَنَج (بَـنْج)
م ـَ ن ح	مَـنَح (منْح)
ف ـَ ن خ	فَنَخ (فنْخ) (غلبة)
ع ـِ ن د	عِنِد (عناد)
ع ـَ ن ز	عَـنَـز (عنْز)
ج ـِ ن س	جِنِس (جنْس)

ل ـَ ن ش	لنْش (لَنْش) (نوع من القوارب الصغيرة)
ق ـَ ن ص	قَنْصْ (قَـنْص)
ج ـَ ن ط	جَنْط (الجزء الحديدي الذي يحيط به إطار السيارة)
س ـَ ن ع	سنْع (إنسان سوي)
ع ـُ ن ف	عـُنْف (عُنْف)
ج ـَ ن ـ	جَنْي (جَنْي)
ج ـَ م ب	جَنْب (جانب)
ح ـَ م ت	حَمْت (حمْت) (حَـرّ)
ر ـ م ث	رمْث (رمْث)
هـ ـَ م ج	هَمْج (مَاء فيه ملوحة)
س ـَ م ح	سَمْح (سَمْح)
ص ـَ م خ	صَمْخ (ضرب موجع)
ص ـَ م د	صَمْد (صَمْد)
ق ـَ م ز	قمْز (قَـفْـز)
ل ـَ م ط	لَمْط (أكْل)
ح ـَ م ظ	حمْظ (حمْض)
ج ـَ م ع	جَمْع (جَمْع)
د ـَ م غ	دَمْغ (خَتْم)
ع ـُ م ق	عُمْق (عُمْق)
س ـُ م ك	سُمْك (سُمْك)
ر ـَ م ـ	رَمْي (رَمْي)

أما إذا لم يكن الصوت الثاني راءً أو لامًا أو نونًا أو ميمًا فتبقى الكلمة منتهية بصوتين صحيحين إلا إذا كان الصوت الثاني ياءً أو واواً :

ع ـَ ب د	عَبْد (عَبْد)
ع ـ ش ب	عشْب (عشْب)
ش ـَ خ ص	شَخْص (شَخْص)

ش ـ ع ف	شعْف (إعصار)
ع ـ د ـ	عَدْي (جَرْي)
ح ـ س ـ	حَسْوْ (حُسْو) (بئر صغيرة)

فتوالي الصوتين الصحيحين أو عدم تواليهما محكوم إذن بسياقات صوتية واضحة . كما أن الحركة التي تفصل بين الصوتين الصحيحين محكومة في خصائصها الصوتية بالخصائص الصوتية للأصوات الصحيحة المكونة للكلمة وكذلك بالحركة الأصلية في الكلمة .

ولكي تتبين الصورة يمكن أن يوضح السياق الصوتي الذي يوجب زيادة الحركة بالقاعدة التالية : تزاد حركة بين الصوتين الصحيحين في آخر الكلمة إذا كان الصوت الصحيح الثاني راءً أو نونًا أو ميمًا أو لامًا أو ياءً أو واوًا ، وكان الصوت الصحيح الأول أحد الأصوات الأخرى غير هذه الأصوات المذكورة . ويستثنى من هذا التعميم حالتان : (أ) حالة كون الصوت الصحيح الأول ميمًا والصوت الثاني أحد هذه الأصوات (ب) الحالة التي يكون فيها الصوت الأول راءً أو نونًا أو ميمًا أو لامًا والصوت الثاني ياءً أو واوًا .

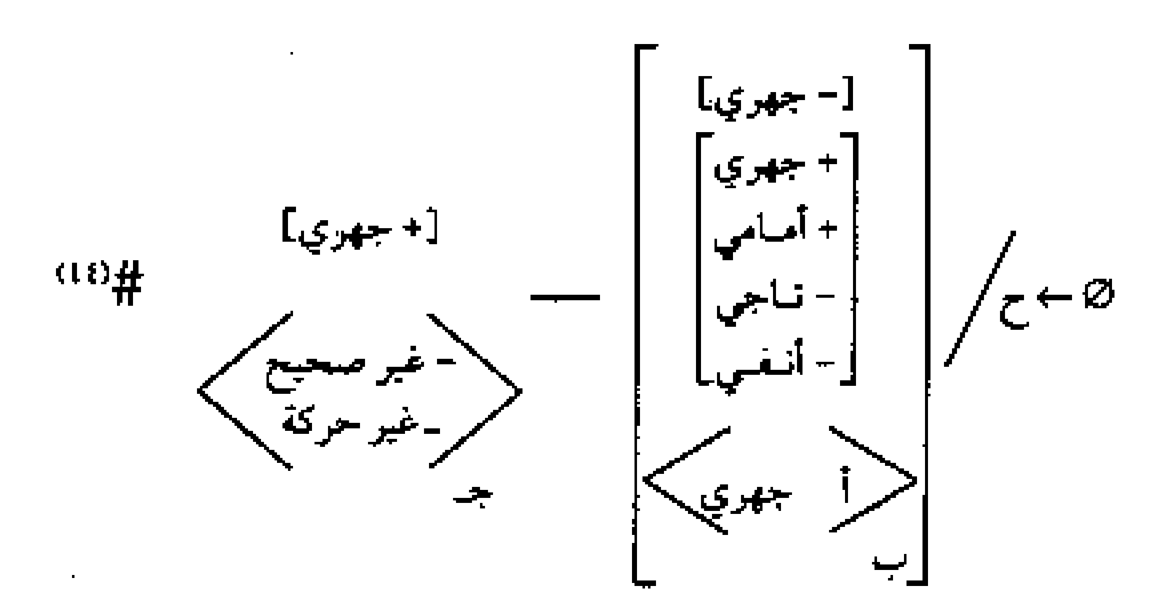
وصياغة القاعدة العامة لا إشكال فيها إذ أن الأصوات الستة كلها يمكن أن توصف بأنها [+ جهري] والأصوات السابقة عليها كلها [- جهري] . فعلى ذلك يمكن أن تصاغ القاعدة الصوتية على الشكل التالي :

$$\varnothing \rightarrow \text{ح} \,/\, [-\text{جهري}] \;__\; [+\text{جهري}]\ \#$$ [41]

فتقول هذه القاعدة : تزاد الحركة بين الصوتين الصحيحين في آخر الكلمة إذا كان الصوت الصحيح الأول صوتًا من فصيلة الأصوات غير الجهرية [-جهري] وتشمل هذه الفصيلة كل الأصوات ما عدا الحركات والأصوات الستة المشار إليها هنا ، وكان الصوت الثاني واحدًا من الأصوات الستة . أما الاستثناء الأول إن أردنا تضمينه في هذه القاعدة فلابد من تحديد الميم بالصفات المميزة لها عن الراء والنون واللام والياء والواو . وهذه الصفات هي أنها صوت أمامي ، وغير تاجي[42] وأنفية . ولذلك توضع هذه القاعدة الفرعية في صلب القاعدة على النحو التالي :

$$\varnothing \rightarrow \text{ح} \,/\, \begin{bmatrix} [-\text{جهري}] \\ \begin{bmatrix} +\text{جهري} \\ +\text{أمامي} \\ -\text{تاجي} \\ +\text{أنفي} \end{bmatrix} \end{bmatrix} \;___\; [+\text{جهري}]\ \#$$ [43]

فتقول هذه القاعدة إن الحركة تزاد إذا انتهت الكلمة بصوتين صحيحين الأول غير جهري والثاني جهري ، وتزاد كذلك إذا كان الصوت الصحيح الأول ميمًا والثاني أي صوت جهري . وهذه الصياغة لا تأخذ في الحسبان الحال التي يكون فيها الصوت الثاني ياء أو واوا . ولذلك لابد أن تدخل الخصائص التي تميزها في هذه القاعدة . والياء والواو يمكن وصفهما بأنهما [- غير صحيح / - غير حركة] ولذلك تصاغ القاعدة بعد إدخال هذا التحديد على الشكل التالي :



شرط : إذا كان الصوت الصحيح الثاني (جـ) فإن الصوت الصحيح الأول يكون (ب) .

وهذه القاعدة تكفي للقول بأن الحركة تزاد بين الصوتين الصحيحين في آخر الكلمة إذا كان الصوت الأول غير جهري وكان الصوت الثاني جهريا ، وإذا كان الصوت الأول ميمًا والصوت الثاني أي واحد من الأصوات الجهرية الخمسة الأخرى ، أما إذا كان الصوت الأخير ياءً أو واوًا فإن الحركة تزاد بغض النظر عن طبيعة الصوت السابق . (وسوف نعرف فيما بعد أن هذه القاعدة يمكن تبسيطها بشكل جذري بحيث نستغني عن هذا التعقيد والتفصيل الظاهر فيها) .

وعلى الرغم من كفاية هذه القاعدة وصفًا إلا أنها لا تتحدث عن خصائص الحركة المزيدة وقد رأينا في الأمثلة التي أوردناها أنها قد تكون كسرة خالصة أو فتحة أو ضمة مشوبة بكسرة . وهذه الصور الثلاث تعتمد على طبيعة الحركة الأصلية في الكلمة وطبيعة الصوتين الأول والثاني . فهي كسرة خالصة إذا كانت الحركة الأصلية في الكلمة كسرة ، والصوت الأول غير مطبق :

ف ـ ت ـ رِ مقابل غ ـ ص ـ نِ ،

وهي ضمة غير خالصة إذا كانت الحركة الأصلية فتحة :

جَ دُ ر

أو كانت الحركة السابقة فتحة والصوت السابق عليها صوتًا مطبقًا :

فَ ظُ ل

عَ صُ ر

غِ صِ ن

وهي فتحة إذا كانت الحركة السابقة فتحة والصوت الصحيح السابق عليها صوت حلقي :

شَ عَ ر

شَ حَ م

وهي كسرة حتى مع كون الصوت الصحيح السابق عليها صوتًا حلقيًا إن كانت الحركة الأصلية كسرة :

سِ عِ ن

سِ عِ ر

سِ حِ ر

وهي ضمة غير خالصة إذا كانت الحركة الأصلية ضمة :

جُ حُ ر

صُ غُ ر

ولذلك لابد أن تكون هناك قاعدة لتغيير هذه الحركة إلى حركة تناسب الحركة الأصلية والصوت الصحيح السابق عليها . أو ربما حسن تضمين هذه القاعدة نفسها خصائص الحركة المزيدة فتكون هذه القاعدة لذلك على الشكل التالي :

∅ ← [أ ح خ] / [أ ح خ] [أ صَ خ] - ص #(45)

فتقول هذه القاعدة إن الحركة بين الصوتين الأخيرين في الكلمة تتوافق في خصائصها مع الحركة والصوت الصحيح السابق عليها(46) . وهذا التحليل يمكن أن تصنف به الأصوات التي

ليست حركات إلى فئتين : [الأصوات الجهرية] و [الأصوات غير الجهرية] فإذا انتهت الكلمة بصوتين صحيحين الأول منهما من فئة [الأصوات غير الجهرية] والصوت الثاني من فئة الأصوات [الجهرية] زيدت الحركة فيما بينها . وكذلك [الأصوات الجهرية] يمكن أن تصنف إلى [الياء والواو] و [الراء والنون واللام والميم] . فإذا انتهت الكلمة بصوتين صحيحين أولهما إما من الأصوات غير الجهرية أو [ل م ن ر] والثاني [الياء والواو] فإن الحركة تزاد . وكذلك يمكن أن نميز بين [الميم] والخمسة الأصوات الباقية من الأصوات [الجهرية] . فإذا كان الصوت الأول هو الميم والصوت الثاني أي واحد من هذه الأصوات الخمسة فإن الحركة تزاد .

ولو أردنا ترقيم هذه الأصوات تنازليًا من حيث الجهرية فإننا نجد أن أعلى الأصوات التي ليست حركات جهرية هي : الياء والواو ويليهما النون والراء واللام ويأتي في المرتبة الثالثة الميم وفي المرتبة الرابعة الأصوات الصحيحة غير الجهرية . ويمكن أن تبين هذه الحقائق على مقياس الجهرية كالتالي :

الياء والواو >	الراء والنون واللام >	الميم >	الأصوات غير الجهرية
٤	٣	٢	١

مفهوم الجهرية وصلته بتركيب المقطع

أغفلت الصواتة التوليدية الكلاسيكية التي يمثلها كتاب تشومسكي وهالة[٤٧] مفهوم الجهرية وهو مفهوم كان شائعاً في الدراسات المبكرة مثل دراسات سيفر وجسبرسن وغيرهما[٤٨] غير أن هذا المفهوم بدأ في الظهور مرة أخرى منذ أوائل السبعينات من هذا القرن . ومن أهم الأبحاث التي ناقشته مقالة كتبها جورج هانكامر وجوديث أيسن[٤٩] فقد رأيا أن القوانين الصواتية ينبغي أن تصاغ بحيث تأخذ في الاعتبار مفهوم الجهرية حتى يمكن تجنب كثير من المشكلات في التحليل ، كما يمكن بذلك أن تصاغ هذه القوانين بشكل أوفى[٥٠] .

أما الصفات التي تجعل الصوت جهريًا فقد أشار هانكامر وجوديث أيسن إلى بعضها ومن أهمها أن هذه الأصوات تتميز عن الأصوات الأخرى بانفتاح الجهاز الصوتي في الفم نسبيًا[٥١] لكنهما أشارا إلى كثير من المشكلات التي لم تحل . وقد كانت هذه المشكلات مجالاً للنقاش بين القائلين بالجهرية والقائلين بعدمها . فمن القائلين بعدمها جون أوهالا[٥٢] فهو يرى أن هذه الصفة لا حقيقة لها . ويمكن أن تفسر المادة ، التي تستعمل هذه الصفة في تفسيرها ، تفسيراً فيزيائيًا أو كُستيكيًا . ويُرجع أثرَها إلى عمل أربع إشارات فيزيائية على الأقل هي : المدى amplitude والتردد periodicity والشكل الطيفي spectral shape والتردد الأساسي Fundmental frequency[٥٣] .

أما القائلون بها فإنهم وإن اعترفوا أن تحديدها وتحديد الدور الذي تقوم به تحديداً واضحاً كان يواجه صعوبات كبيرة إلا أنهم يرون أن بالإمكان القيام بذلك بوسائل عدة[٥٤] وهناك من يجيب على كثير من المشكلات التي تثار حولها وحول ما يماثلها بأن كثيراً من هذه المشكلات مثلها مثل غيرها هي نتيجة لكون تحقق الأصوات في الواقع يخضع لحقيقة أن هذا التحقق يختلف من لغة إلى لغة أخرى لوجود بعض الخصائص التي تقتصر على لغة دون أخرى فلا يمكن لذلك أن ترجع كثير من هذه الاختلافات إلى الجانب الفيزيائي[٥٥].

وبغض النظر عن هذه الاختلافات المبدئية فإن هناك ما يشبه الإجماع بين الدارسين الصواتيين على دور هذه الصفة في البنية الصواتية للغة الإنسانية . ومن أظهر الدلائل على وجودها أن الحركات دائمًا في اللغات جميعها هي نواة المقطع syllable[٥٦] وبما أن المقطع يتكون دائمًا من بداية onset ونواة nucleus ونهاية coda فإن هناك ظاهرة لابد من تفسيرها هي : أن الأصوات التي تكون بداية المقطع لابد أن تتدرج صعوداً في جهريتها حتى تصل القمة في الحركة أي أن الصوت الأول - إذا بدأ المقطع بصوتين صحيحين - لابد أن يكون أقل جهرية من الصوت الثاني ، أما في نهاية المقطع فيحدث عكس ذلك إذ أننا نجد الجهرية تتدرج نزولا . فالصوت الذي يتلو النواة لابد أن يكون أعلى في مقياس الجهرية من الصوت الصحيح الذي يليه - إذا كان المقطع ينتهي بصوتين صحيحين .

وكما رأينا من قبل فإن هناك تدرجًا للجهرية في واحدة من اللهجات العربية تتمثل فيه أعلى قيمة لها في الحركات التي تمثل نواة المقطع دائمًا ثم تتدرج نزولاً فتأتي الياء والواو ثم تتدرج نزولاً فتأتي الراء والنون واللام ثم تتدرج نزولا فتأتي الميم ثم تتدرج نزولاً فتأتي الأصوات غير الجهرية . ولا يتسع المجال هنا لمناقشة تفصيل هذا التدرج ومناقشة التفصيل الذي يمكن أن يوجد بين أفراد كل فئة[٥٧] لكننا يمكن أن نقتصر هنا على تفسير « الوقف بالنقل » لنرى أنه نتيجة لهذا المقياس وأن وجود أو عدم وجود بعض التتابعات الصوتية مشروط بعدم السماح بتوالي أصوات من قيم معينة من الجهرية .

ولما كان المقطع في العربية يبدأ دائمًا بصوت صحيح واحد فإن مفهوم الجهرية لا دور له في تحديد بداية المقطع . غير أن العربية تقبل أن ينتهي المقطع بصوتين صحيحين متواليين . ومن هنا نجد أن نهاية المقطع بصوتين صحيحين ممكنة فقط إذا لم تخالف مقياس الجهرية . ويبدو أن اللغة العربية الفصحى وبعض اللهجات المعاصرة في الجزيرة العربية تغفل القيم الصغرى للجهرية ، إذ لا تهتم إلا بالقيم العليا فيه .

تفسير زيادة الحركة في اللهجة البدوية الحجازية

من ملاحظة الأمثلة التي أوردتها للتدليل على وجود القاعدة التي تزيد الحركة بين الصوتين الصحيحين يمكن أن يظن أن هذه الأمثلة هي في الأساس على ظاهرها ؛ أي أن الحركة الموجودة بين الصوتين الصحيحين حركة أصلية غير مزيدة . غير أنه توجد بعض الأدلة على أنها مزيدة غير أصلية . وأول الأدلة أن هذه الزيادة لا تتم إلا في سياقات صوتية معينة . وثاني الأدلة على زيادتها أن هذه الكلمات عندما تكون في الوصل لا تظهر فيها هذه الكلمة . ومن أنواع الوصل أن تسند هذه الكلمات إلى ضمير يبدأ بحركة مثل :

غ ـِ ص ن + ـِ غصني
غ ـِ ص ن + ـَ ك غصنك

وهكذا في كل الأمثلة المشابهة . ومن أنواع الوصل أن تضاف هذه الكلمات إلى ما أوله ال التعريف :

غ ـِ ص ن ـَ ر رـِ ج ج ـَ ـَ ل غصن الرّجال .

والدليل الثالث أن في هذه اللهجة قاعدتين صواتيتين إحداهما تغير الفتحة في المقطع المفتوح القصير إلى حركة عالية :

ك ـَ ت ـَ ب ← ك ـِ ت ـَ ب

والقاعدة الأخرى تحذف الحركة العالية الأصلية في الكلمة في هذا السياق الصوتي :

ش ـَ ر ـِ ب ـَ ت ← ش ـَ ر ب ـَ ت(٥٨)

وعلى الرغم من أن هاتين القاعدين الصواتيتين لا استثناء لهما فإننا نجد أن هذه الأمثلة لا تخضع لهما . فالحركة الأولى في [غ ـِ ص ـِ ن] لا تحذف على الرغم من وجودها في مقطع قصير مفتوح . كما أن الفتحة لا تتحول إلى حركة عالية في المقطع القصير المفتوح في مثل كلمة [ب ـَ ز ـُ ر] فلو كان يوجد في هذه الكلمات وأمثالها حركة أصلية بين الصوتين الصحيحين لعددناهما استثناء لهاتين القاعدتين ، ولكان استثناء هذه الكلمات لا يخضع لأي تفسير . فالنتيجة إذن هي أن هذه الكلمات وأمثالها تنتهي بصوتين صحيحين وتزاد الحركة بينهما بحسب ما يقتضيه مقياس الجهرية الذي يلعب دوراً كبيراً في تعيين الترتيب بين الأصوات الصحيحة في نهاية المقطع .

بقي هنا أن نشير إلى الكلمات التي تكون عينها صوتاً حلقياً واللام صوتاً جهرياً حيث تزاد

الفتحة فيما بين العين واللام إذا كانت الحركة الأصلية في الكلمة فتحة أيضاً :

ش ـَ ع ـَ ر

والواقع أننا لا نجد في هذا النوع من الكلمات ما نجده في الأنواع التي لا يكون الصوت الصحيح الأول فيها صوتاً حلقياً من حيث إن الحركة بين الصوت والصوت الصحيح الذي يليه يمكن ألا تزاد في الوصل . فهذه الكلمة في الوصل وعدم الوصل سواء . إذ توجد الحركة دائماً :

ش ـَ ع ـَ ر + ← ش ع ـَ ر ـِ[٥٩] (شعْري)

ش ـَ ع ـَ ر ـَ ل ب ـِ ن ت (شعر البنت)

ويمكن هنا أن يظن أن هذه الحركة أصلية غير مزيدة . لكنه يمكن القول أيضاً إنها مزيدة دائماً نظراً لطبيعة الصوت الحلقي. كما أنه يمكن أن ينظر إليها على أنها كانت تاريخياً نتيجة لهذه القاعدة لكنها فيما بعد أصبح ينظر إليها على أنها جزء من أصل الكلمة . فهي نتيجة لما يسمى إعادة التحليل restructuring فقد كان ينظر إليها في البداية على أنها [ش ـَ ع ر ← ش ـَ ع ـَ ر] لكن هذا الشكل الناتج أصبح فيما بعد يؤخذ على أنه هو الأصل .

زيادة الحركة : نظرة أخرى :

عندما تطرقت إلى صياغة القاعدة التي تزيد الحركة بين الصوتين الصحيحين كنت كأنني أوحي بأنها تتم في نهاية الكلمة فقط . ومن الواضح أن نهاية الكلمة تتوافق مع نهاية المقطع في هذه الأمثلة . غير أن هناك أمثلة تبين أن السياق الصوتي الذي تحدث فيه هذه القاعدة ليس نهاية الكلمة . بل هو نهاية المقطع . وللتدليل على ذلك نرجع مرة أخرى إلى ما يحدث في اللهجة البدوية الحجازية . ففي هذه اللهجة تحذف الحركة العالية من المقطع القصير في وسط الكلمة بالقاعدة الصواتية التي رأيناها من قبل . ويكون من نتيجة هذا الحذف أن ينشأ تتابع ثلاثة أصوات صحيحة في وسط الكلمة . فإذا لم يكن الصوت الثاني من هذه الأصوات صوتاً جهرياً [الراء واللام والنون والميم] فإن هذه الأصوات تتوالى من غير أن يحول بينها حركة :

ي ـَ ك ت ـِ ب ـُ ـُ ن ← ي ـَ ك ت ب ـُ ـُ ن (يكتبون)

أما لو كان الصوت الثاني راءً أو لاماً أو نوناً أو ميماً فإن هناك حركة تزاد بين الصوت الصحيح الأول وهذا الصوت[٦٠]:

ي ـَ س . ر ـِ . ق ـُ ـُ ن

ي ـَ س . ر . ق ـُـُ ن — بحذف الكسرة من المقطع القصير المفتوح .
ي ـَ س ر . ق ـُـُ ن — إعادة توزيع الكلمة إلى مقاطع صحيحة .
ي ـَ س ـِ ر . ق ـُـُ ن — زيادة الحركة .
ي ـَ . س ـِ ر . ق ـُـُ ن — إعادة التقطيع .
« يسرقـون »

ي ـَ س . ل ـِ . م ـُـُ ن
ي ـَ س . ل . م ـُـُ ن — بحذف الكسرة من المقطع القصير المفتوح .
ي ـَ س ل . م ـُـُ ن — إعادة التقطيع .
ي ـَ س ـِ ل . م ـُـُ ن — زيادة الحركة .
ي ـَ . س ـِ ل . م ـُـُ ن — إعادة التقطيع .
« يسلمـون »

ت ـَ س . م ـِ . ر ـِـِ ن
ت ـَ س . م . ر ـِـِ ن — بحذف الكسرة من المقطع القصير المفتوح .
ت ـَ س م . ر ـِـِ ن — إعادة التقطيع .
ت ـَ س ـِ م . ر ـِـِ ن — زيادة الحركة .
ت ـَ . س ـِ م . ر ـِـِ ن — إعادة التقطيع .
« تسمرين »

ي ـَ د . ن ـِ . ق ـُـُ ن
ي ـَ د . ن . ق ـُـُ ن — بحذف الكسرة من المقطع القصير المفتوح .
ي ـَ د ن . ق ـُـُ ن — إعادة التقطيع .
ي ـَ د ـِ ن . ق ـُـُ ن — زيادة الحركة .
ي ـَ . د ـِ ن . ق ـُـُ ن — إعادة التقطيع .
« يدنقـون »

لقد ذكرت في السابق أن القاعدة التي تزيد الحركة في هذا الموضوع يمكن تبسيطها إلى حد بعيد . والملاحظ أنه لا يمكن تبسيط هذه القاعدة إلا إذا أخذنا مقياس الجهرية والمقطع في الاعتبار وعندها لا نكون في حاجة إلى التعقيد الشكلي في القاعدة . وفوق ذلك فإن هذه

القاعدة التي لا تأخذ مقياس الجهرية بالاعتبار إنما تصف المواقع التي تزاد فيها الحركة لكنها لا تفسر لنا سبب زيادتها . وهنا نعود إلى صياغة القاعدة آخذين هذا المقياس في الاعتبار فتكون القاعدة على الشكل التالي :

Ø ← ح / ص – ص .
١ ٢

٢ > ١ في مقياس الجهرية .

فتقول هذه القاعدة إن الحركة تزاد بين الصوت الصحيح الأول والصوت الصحيح الثاني في نهاية المقطع إذا كان الصوت الصحيح الثاني أعلى في مقياس الجهرية من الأول . فنحن هنا لسنا في حاجة إلى تخصيص الميم إذا وقعت موضع الصوت الأول وكان الصوت الثاني راء أو لاما أو نونا ، ولسنا في حاجة إلى تعيين الياء والواو في نهاية المقطع . أما نوع الحركة فإنه يمكن أن يفسر على الطريقة التي تقول بها الدراسة الصواتية المسماة بالصواتة المستقلة والوزنية Autosegmental and meterical phonology التي ترى أن الحركات تقع في مستوى مستقل عن مستوى الأصوات الصحيحة ، وأن بعض الأصوات غير محدد تحديداً دقيقاً في المستوي التجريدي من حيث الصفات الصوتية بل إن بعض الخصائص غير المحددة فيه يمكن أن تنتشر إليه من الأصوات المجاورة له . ولست أريد هنا مناقشة هذه المواضيع فربما أتيحت الفرصة لمناقشتها في عمل آخر[٦١] .

ويمكن أن يلاحظ هنا أن اللهجات العربية المعاصرة يختلف بعضها عن بعض في الخضوع لمقياس الجهرية . فهناك اللهجة القاهرية التي تقبل أن ينتهي المقطع بصوتين صحيحين الثاني منهما أعلى جهرية من الأول من غير أن تزاد حركة فيما بينها :

م ـَ ص ر
ب ـَ د ر
غ ـُ ص ن

كما أن هناك لهجات عديدة خاصة في المشرق تزيد الحركة بين الصوتين الصحيحين في نهاية المقطع من غير أن يكون للجهرية أي دور . إذ تزاد هذه الحركة حتى وإن لم يكن الصوت الثاني أعلى في مقياس الجهرية :

ك ـَ ل ـِ ب كلب
ك ـِ ت ـَ ب ـِ ت كتبْتُ

عودة إلى الوقف بالنقل

وضح من مناقشة الظاهرة في اللهجة البدوية الحجازية أن سبب هذه الظاهرة هو سبب صوتي محض يتمثل في وجود تتابع غير مسموح به في نهاية المقطع . وذلك أن هذا التتابع يخالف مبدأ الجهرية التي ينص على أن الأصوات الصحيحة في نهاية المقطع لابد أن ترتب ترتيبًا تنازليًا في مقياس الجهرية . ولما كانت الأمثلة التي ناقشناها ينتهي فيها المقطع في المستوى الصرفي المجرد بصوتين صحيحين الثاني منهما أعلى في مقياس الجهرية من الأول فإن اللهجة تزيد حركة بين هذين الصوتين خروجًا من مخالفة مبدأ الجهرية .

وعند تحليل المادة اللغوية المشابهة التي وردت في المصادر العربية عن هذه الظاهرة سوف نجد أن هذه الظاهرة في اللغة العربية الفصحى مماثلة لما في هذه اللهجة المعاصرة ، لذلك فإن التحليل الذي فسرنا به هذه الظاهرة في هذه اللهجة تفسير يمكن تطبيقه على اللغة العربية الفصحى أيضًا . ولذلك نعيد الأمثلة التي وردت في المصادر العربية هنا للتوضيح :

ب ـَ ك ـُ ر

ب ـَ ك ـِ ر

ع ـِ د ـِ لَ

ف ـِ س ـِ ل

ع ـِ ك ـِ م

ب ـُ س ـُ ر

ج ـُ ح ـُ ر

أ ـُ ذ ـُ ن

و ـُ ض ـُ ن

ج ـُ ب ـُ ن

ر ـُ هـ ـُ ن

و ـُ هـ ـُ ن

ش ـَ ع ـَ ر

ب ـَ ع ـَ ر

ن ـَ هـ ـَ ر

ح ـِ ج ـِ ل

دَ ـَ لْ ـُ

ظَ ـَ بْ ـِ

ويتضح من هذه الأمثلة أن الصوت الصحيح الثاني في هذه الكلمات هو إما الراء أو اللام أو الميم أو النون أو الياء أو الواو . والصوت الأول هو إما الكاف أو الدال أو السين أو الحاء أو الذال أو الضاد أو الباء أو الهاء أو العين أو الجيم . ومن المعروف أن الأصوات المكونة للصوت الثاني هنا توصف بأنها - كلها - جهرية وأن الأصوات المكونة للصوت الأول غير جهرية لذا فإن القاعدة التي اقترحت لتفسير زيادة الحركة في اللهجة البدوية الحجازية هي القاعدة التي تزيد الحركة هنا . كما يلاحظ في [دَ ـَ لْ ـُ] أن اللام هي الصوت الصحيح الأول والواو هي الصوت الثاني . ولما كانت الواو أعلى في مقياس الجهرية من اللام فإن القاعدة تزيد الحركة تبعًا لذلك . وتماثل الظاهرة في اللغة الفصحى اللهجة البدوية الحجازية لذلك إذا كان الصوت الصحيح الأول هو الميم والصوت الثاني إما الراء أو اللام أو النون . وذلك مثل : عمرُو .

يبقى أن نشير هنا إلى مسألتين مهمتين :

١ - سبقت الإشارة إلى أن بعض الكلمات التي يكون فيها الصوت الصحيح الأول صوتًا حلقيًا والحركة الأصلية في الكلمة هي الفتحة تظهر دائمًا في اللهجة البدوية الحجازية وفيها حركة بين الصوت الحلقي والصوت الجهري . وذلك مثل : بَحَر ، ونَهَر وشَعَر . إلا أننا نجدُ في اللغة العربية الفصحى من يقول : شَعْر ، بَحْر ، نَهْر . فيمكن أن يؤخذ هذا دليلاً على أن الشكل الصرفي المجرد لهذه الكلمات لا تظهر فيه الفتحة بين الصوتين الصحيحين الأخيرين . وإنما تزاد هذه الفتحة في بعض اللهجات القديمة خضوعًا لمبدأ الجهرية .

وربما لا تكون هذه الحالة خضوعًا لمبدأ الجهرية لأن زيادة الفتحة بعد الصوت الحلقي إذا كان هذا الصوت نهاية مقطع متوسط مغلق (ص ح ص) وحركته الفتحة ، شيء خاص بهذا التتابع الصوتي . وقد ذكر ابن جني أن ذلك بسبب « حرف الحلق » . ومن الأمثلة التي أوردها أن بني عقيل يقولون : مَحَموم ، وتغَذوا بزيادة الفتحة بعد صوت الحلق . ويقول : « وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثِّر هنا من الفتح أثرًا معتدًا معتمدا .... »[٦٢].

ومما له صلة بهذه الملاحظة أننا نجد الكلمات التي تكون فيها النون صوتًا ثانيًا في هذا التتابع والحركة مزيدة تظهر وهي معربة . وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه الحقيقة يمكن أن تقود إلى الظن بأن هذه الكلمات على حقيقتها : أي أن الحركة التي بين الصوت الصحيح الأول والنون إنما هي حركة أصلية . غير أنه من وجه آخر يمكن أن تؤخذ الأشكال التي ليس فيها حركة في هذا الموضع على أنها هي الأصل . أما ظهور هذه الكلمات معربة والحركة موجودة في هذا

الموضع فقد يعود إلى ما يسمى بإعادة التحليل التي لاحظناها فيما سبق . فلذلك أصبح المتكلمون يعدون هذه الأشكال أصلية مع أنها ليست كذلك في فترة مبكرة من تاريخ اللغة(٦٣).

٢- وتخص الملاحظة الثانية نوع الحركة المزيدة . فقد رأينا أن سيبويه والنحويين يأخذون هذه الحركة على أنها حركة الإعراب . غير أننا أشرنا فيما سبق أن أبا عمرو كان يقرأ (بالصبر) بإشمام الباء شيئًا من الجر لا يشبع . ولذلك فإنني أرى هنا أن ما سمعه سيبويه في : بكر ، لم يكن كسرة بل هي حركة مماثلة لما في : هذا بكُر ، أي أنها كسرة ممالة نحو الضمة . وهذا بخلاف الحركة التي في عدل وفسل وعكم فهي كسرة خالصة وذلك يرجع إلى طبيعة الصوت الصحيح السابق والحركة الأصلية في الكلمة . ولذا فعدم رواية سيبويه لأمثلة مثل رأيتُ بكَرْ والصوت الصحيح الأول ليس صوتًا حلقيًا رواية صحيحة إذ أن الفتحة تزاد فقط فيما كان فيه الصوت الصحيح الأول حلقيًا والحركة الأصلية في الكلمة فتحة . أما في رأيت بكْر فإن الذي نتوقعه هو أن تكون رأيتُ بكُرْ مثل هذا بكُر ومن بكُرْ بسبب تفخيم الراء في الموضع أساسا(٦٤).

ولذلك نعيد القاعدة التي اقترحناها لتفسير زيادة هذه الحركة في اللهجة البدوية الحجازية .

قاعـــدة زيادة الحـــركة

Ø ← ح [أ خ] / ح [أ خ] ص [أ خ] ــ ص .

١ ٢

٢ > ١ في مقياس الجهرية .

ولقد رأينا سابقًا أن إدخال الحركة التي تسبق ضمير المذكر الغائب لا يمكن عدها من حالات الوقف بالنقل ولذلك فنحن لسنا في حاجة إلى مناقشتها هنا مرة أخرى . لكن يبقى أن نشير إلى أن الأمثلة التي أوردها سيبويه تشمل تتابعًا صوتيًا الصوت الصحيح الثاني فيه الهمزة ، وقد زيدت حركة مماثلة لحركة الإعراب فيما بين هذه الهمزة والصوت الصحيح السابق . وهناك جدل يمكن أن يدور حول ما إذا كان يمكن عد الهمزة في مقياس الجهرية من الصوت الصحيح السابق عليها. وهذه مسألة لا بد من دراستها دراسة متعمقة تنظر في طبيعة الهمزة صوتيًا بحيث يمكن أن نكتشف صلة ما بينها وبين الأصوات التي عددناها جهرية . وإذا ثبت أن الهمزة أعلى جهرية من الأصوات الصحيحة السابقة عليها في هذه الأمثلة فإنه يمكن تحليل هذه الأمثلة بأن الحركة تزاد كما في الأمثلة الأخرى وأنها ليست حركة إعراب بل هي حركة تلعب

الأصوات المجاورة دوراً في تحديدها كما لا يمكن أن تنتمي هذه الأمثلة إلى لهجة واحدة . فكلمة الوَثُؤ والوثِيء إنما زيدت فيهما حركة تقرب من الضمة وذلك لكون الحركة الأصلية في الكلمة هي الفتحة . أما الوثَأ فقد نظر فيها إلى الهمزة فأصبحت فتحة بسببها . وهذا شبيه بما يحدث في (شَعَر) .

كما يمكن تفسير ظهور الحركات الثلاث بين الهمزة والصوت السابق عليها تفسيراً يقرب من تفسير ابن جني . فهو يرى أنه إذا كانت الهمزة بجوار صوت صحيح لا يفصل بينها وبينه حركة فإن الحركة التي تتلو الهمزة يمكن أن تنتقل إلى موضع بين الصوت الصحيح والهمزة . وقد مثل لها بقولهم : المرأة والكمأة . فقد كانت هاتان الكلمات :

ا ـَ ل م ـَ ر أ ـَ ت ـُ و ا ـَ ل ك ـَ م أ ـَ ت ـُ

فبعد أن تجاورت الراء والهمزة والميم والهمزة حدث قلب كان من نتيجته أن تقدمت الفتحة ليحرك بها الصوت السابق (أي الراء في الحالة الأولى والميم في الحالة الثانية) وذلك ما نتج عنه :

ا ـَ ل م ـَ ر ـَ أ ت ـُ و ا ـَ ل ك ـَ م أ ـَ ت ـُ

ونتيجة لوقوع الهمزة في هذا الموقع خففت ونتج عن ذلك تطويل الفتحة :

ا ـَ ل م ـَ ر ـَ ـَ ت ـُ و ا ـَ ل ك ـَ م ـَ ـَ ت ـُ"(٦٥)

فلذلك يمكن أن تحلل الكلمات التي ذكرها سيبويه بأنها نتيجة لهذا القلب . وقد ذكر سيبويه ما يوحي بأن الصورة التي عليها هذه الكلمات ليست إلا الخطوة الأولى وهي القلب ، لكن بعض العرب يجعلون هذه الكلمات تنتهي بالواو والياء والألف فيقولون : الوثُوْ والوثي والوثا . وذلك نتيجة للخطوة الأخرى التي ذكرها ابن جني ، أي نتيجة للتخفيف .

ونخلص من هذا أن وجود هذه الحركات بين الصوت الصحيح الأول والهمزة في حال الوقف قد لا يكون بسبب الوقف بالنقل بل هو نتيجة لقاعدة خاصة بالهمزة تنطبق عند مجاورتها لصوت صحيح آخر .

وكما أشرت من قبل فإنه ليس من قبيل المصادفة ألا تورد المصادر العربية أمثلة تم فيها النقل والصوت الصحيح الأول صوت صحيح جهري والصوت الصحيح الثاني صوت غير جهري . وعدم ورود أمثلة من هذا النوع دليل على صحة التحليل الذي يرى أن الوقف بالنقل محكوم بوجود تتابع صوتي معين في نهاية المقطع يكون فيه الصوت الصحيح الثاني أعلى في مقياس الجهرية من الصوت الصحيح السابق عليه .

ولما كان الوقف بالنقل لا يتم إلا إذا حذفت حركة الإعراب ونشأ عن هذا الحذف صوتان صحيحان متواليان فإنه لا وجه للقول بأن هذه الحركة المحذوفة هي الموجودة بين هذين الصوتين الصحيحين . وبدلاً من ذلك يمكن أن تعد حركة مزيدة يحدد نوعها السياق الصوتي الذي تقع فيه .

ولا تتم مناقشة هذه الظاهرة إلا بمناقشة بعض الأمثلة التي أوردها سيبويه وهي توحي بورود مخالفات لمبدأ الجهرية . ومن تلك الأمثلة كلمة : لا أدر (لا أدري) التي تكرر إيراده لها[٦٦] فهو يقول مثلاً إن الياء تحذف شذوذاً في لا أدر . وسبب ذلك كثرة ورودها في الكلام . وإذا صح أن هذه الكلمة يوقف عليها بسكون الراء فإن هذا عكس ما نتوقعه بسبب أن الراء أعلى في مقياس الجهرية من الدال وكلاهما في نهاية المقطع . فالذي نتوقعه أن تنطق الكلمة [أ ـَ د ـ ر]. غير أن من المحتمل أن سيبويه يقصد أن هذه الكلمة لا تنتهي بالياء بل تنتهي بكسرة قصيرة : [ل ـَـَ أ ـَ د ر ـِ] وفي هذه الحالة ليس هناك ما يخالف مبدأ الجهرية إذ أن الراء الآن في مقطع آخر ولا تكون نهاية مقطع مع الدال .

والمثال الآخر الذي ذكره سيبويه قوله تعالى : « والليل إذا يَسْر »[٦٧] فهو يقول إنه يجوز حذف آخر الفعل في الفواصل[٦٨] ويمكن أن يؤخذ هذا المثال على أنه مشابه للمثال السابق إذ قد يكون المقصود حذف الياء وليس حذف الحركة بعد الراء . ويمكن أن يستأنس لورود هذا التحليل بالقراءة الواردة فيها . فقد قرأها كثير من القراء بالياء . وإن قرأها بعضهم بغير الياء مثل نافع[٦٩] غير أنه يمكن أن تفسر قراءتها بغير الياء بأنه وقف عليها بتحريك الراء بكسرة قصيرة .

كما ذكر سيبويه أن بعض العرب يقول : « ارْمْ في الوقف واغزْ واخشْ »[٧٠] بحذف حرف العلة والحركة . وليس هناك مخالفة لمبدأ الجهرية إذا وقف على هذه الكلمات بالإسكان حيث تنتهي بصوتين صحيحين ساكنين . ويمكن أن تقارن هذه الحالة بالوضع في اللهجة البدوية الحجازية . ففي هذه اللهجة يفرق بين فعل الأمر المسند إلى المفرد المذكر وفعل الأمر المسند إلى المفردة المؤنثة في الأفعال المعتلة التي تكون حركة العين فيها كسرة ، بحذف هذه الكسرة في فعل الأمر للمذكر وإبقائها في فعل الأمر للمؤنثة ، فيقال :

ا ـِ ر م (ارم)

ا ـِ ر م ـِ (ارمي)

أما إذا كانت حركة العين في الفعل المعتل الآخر فتحة فإن الفعل ينتهي بفتحة إذا أسند إلى المذكر وتزاد على هذه الفتحة ياء المؤنثة :

ا ـِ خ ش ـَ (اخشى)

ا ـِ خ ش ـِ ي (اخشي)

فهذه الحالة التي ذكرها سيبويه لا تمثل مخالفة لمبدأ الجهرية .

خاتمـــــة

حاولت هذه الدراسة تفسير ما يسمى « الوقف بالنقل » في المصادر النحوية القديمة ، فبينت أن هذه الظاهرة يعتور وصفها شيء من النقص والاضطراب في تلك المصادر . ولذلك فقد جمعت المادة الضرورية لها وقورنت بما يحدث في إحدى اللهجات العربية المعاصرة .

وتبين من التحليل الذي أوردته إن تفسير هذه الظاهرة في اللغة العربية الفصحى وبعض اللهجات المعاصرة واحد . لكننا لا نستطيع أن نفسر هذه الظاهرة مالم نستفد من منجزات اللسانيات الحديثة .

ولذلك فإن الموقف الثالث من النحو العربي – ذلك الموقف الذي سبق أن أشرت إليه في المقدمة – يعتمد على النظرة النقدية والموضوعية لمقولات القدماء ولا يكتفي بترديد آرائهم . كما يعتمد على المقارنة بين اللهجات العربية المعاصرة واللغة العربية الفصحى لكي يستطيع تفسير كثير من الظواهر اللغوية في ضوء معطيات الدرس اللساني الحديث . لأن أي باحث لا يستطيع أن يأتي بشيء جديد ذي قيمة مالم يكن مطلعاً على النظرية اللسانية الحديثة التي بلغت مدى بعيداً من الغنى والتعقيد . إننا بهذا نصل الماضي والحاضر ونثري دراستنا اللغوية .

الهـــــــوامش

(١) أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) ، الكتاب : كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) ج ٤ ، ص ١٧٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ص ١٧٣ – ١٧٤ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٧ .

(٥) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٧ .

(٦) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٧-١٧٨ .

(٧) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٩ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

(٩) جواد محمد الدخيل ، «الوقف في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لقسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود ، ١٤١٠هـ ص ص ٢٩ - ٤٢ .

(١٠) جواد الدخيل ، الوقف في كتاب سيبويه ، ص ص ٣٣ - ٤٢ .

(١١) وردت ملاحظة في كتاب سيبويه ، ج٤ ص ٤٤١ ، هامش ٣ ، منقولة عن أبي إسحاق يشير فيها إلى الوقف من غير نقل في كلمة (عَبْدٌ) . غير أنه قرنها بكلمة (عَمْرو) التي نقل جواد الدخيل ص ٣١ الوقف عليها بالنقل . وهنا يمكن أن نستخلص أن القدماء لا يفرقون بين الأصوات التي يحدث بسببها الوقف بالنقل وتلك التي لا يتم فيها ذلك . ومن هنا يمكن أن نستخلص أنهم كانوا يرون القاعدة عامة .

(١٢) أبو الفضل محمد بن منظور ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم الشاذلي (القاهرة : دار المعارف ، د . ت) ج٦ ، ص ٤٨٦٢ ؛ أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، كتاب النقائض : نقائض جرير والفرزدق ، تحقيق Anthony Ashley Bevan (ليدن : برل ، ١٩٠٥ - ١٩١٢م) ج٢ ، ص ٦٤١ .

(١٣) ابن منظور ، اللسان ، ج١ ، ص ٥٢ ؛ أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة ، حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩هـ) ، وقد ورد فيها أن نافعًا قرأ بإسكان الذال في جميع القرآن .

(١٤) ابن منظور ، اللسان ، ج١ ، ص ٥٤٠ .

(١٥) ابن منظور ، اللسان ، ج٣ ، ص ١٣٥٧ .

(١٦) ابن منظور ، اللسان ، ج٦ ، ص ٤٩٣٥ .

(١٧) كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (صيدا - لبنان : المكتبة العصرية ، ١٤٠٧هـ) ص ص ٧٣٣ - ٧٣٤ .

(١٨) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، الكامل ، تحقيق محمد أحمد الدالي . (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ) ج٢ ، ص ٦٩٢ .

(١٩) سورة البقرة ، الآية ٢٤٩ ؛ الكهف ، الآية ٣٣ .

(٢٠) سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ، ص ٢٤٤ .

(٢١) سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ، ص ٢٤٤ ، هامش ٤ .

(٢٢) ليس واضحًا من تحليل سيبويه كيف يتم النقل بالإتباع . فإذا فهمنا الوقف بالنقل أنه زيادة حركة مماثلة لحركة الإعراب التي حذفت أولاً ، وهو ما يتفق مع تحليله ، فإن الوقف بالإتباع في حال المجرور والمضموم لا تكون مشكلة . وذلك أنه يمكن تحويل الضمة إلى كسرة إذا كان قبلها كسرة ، ويمكن تحويل الكسرة إلى ضمة إذا كان قبلها ضمة . لكن هذا التحليل مشكل فيما يخص الكلمات المنصوبة التي وقف عليها بالنقل والحركة المزيدة إما ضمة أو كسرة تبعًا لنوع الحركة السابقة عليها . فإذا كان سيبويه يرى أن كلمات مثل (العكم) مرت أولاً بزيادة الفتحة ثم حولت هذه الفتحة إلى كسرة أو ضمة بحسب الحركة السابقة عليها فإنّ هذا مناقض لقوله بعدم الوقف على المنصوب بالنقل . أما إذا كان يرى أن الإتباع ليس تحويلاً للحركة المنقولة بل هو زيادة حركة من جنس الحركة السابقة عليها بعد الإسكان فمثلاً عدْل تتحول إلى عدْل ثم تزاد كسرة بين الدال واللام فتصبح عدِلْ فإن هذا يناقض قول سيبويه والنحويين المتضمن أن الحركة المنقولة

هي حركة الإعراب . وخلاصة القول إنه إذا كنا نريد القول بأن الحركة المنقولة هي حركة الإعراب فإنه لابد أن نجيز الوقف بالنقل على المنصوب كما أجيزَ الوقف بالنقل على المضموم والمجرور ، ويعد ذلك يأتي الإتباع لتغيير الحركة المنقولة إلى حركة من جنس الحركة السابقة عليها ؛ أو أن نقول : إن الحركة المنقولة ليست حركة إعراب بل هي حركة مزيدة لسبب صوتي .

(٢٣) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، شرح كتاب سيبويه (مخطوط) ، ج ١٠ ، ص ١٦ .

(٢٤) ابن الأنباري ، الإنصاف ، ص ٧٣٥ .

(٢٥) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، مجالس ثعلب . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠م) ص ٥٥٣ .

(٢٦) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٤ .

(٢٧) نقلاً عن جواد الدخيل ، الوقف في كتاب سيبويه ، ص ٤٠ .

(٢٨) محمد بن علي الصبان ، حاشية الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك (بيروت : دار الفكر ، د. ت) ج ٤ ، ص ١٥٨ .

(٢٩) سأقوم بكتابة الأمثلة في أثناء التحليل بالأحرف المفرقة حتى تتبين النقاط موضع المناقشة . وسوف أضع الضمة والفتحة فوق شرطة أفقية والكسرة تحت هذه الشرطة . كما أنني سوف أميز بين الكسرة الخالصة والكسرة المشربة ضمة . فسأعلم الكسرة المشربة ضمة بنقطة تحتها (ـ) ، والضمة المشربة بكسرة بنقطة فوقها (ـُ) . وسأعلم الراء واللام المطبقتين بنقطة تحت كل منهما . كما سأستعمل علامة الزائد (+) لتوضيح الحدود بين مكونات الكلمة .

(٣٠) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، شرح المفصل (بيروت : عالم الكتب ، القاهرة ، مكتبة المتنبي ، د . ت) ، ج ٤ ، ص ١٠٠-١٠١ .

(٣١) أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي ، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار المعارف ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٣٨٨ .

(٣٢) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص ٣٨٨ ، هامش ١٠ .

(٣٣) ابن منظور ، اللسان ، ج ٥ ، ص ٤٠٢٢ .

(٣٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ص ٤٣٩ - ٤٤٠ . ولو أن سيبويه يرى أن تحريك العين إنما هو على لغة من تكون هذه الكلمة في لغته على وزن فعِل كما يرى أن أصل هذه الكلمة هو فَعِل (سيبويه ، ج ٤ ص١١٦) .

(٣٥) ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات ، ص ١٩٠

(٣٦) ابن مجاهد ، كتاب السبعة ، ص ٦٩٦ .

(٣٧) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٣ .

(٣٨) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٣

(٣٩) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٣ .

(٤٠) سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، ص ١٧٣ .

(٤١) لا تميز هذه اللهجة بين ض و ظ فكلاهما ينطقان (ظ) .

(٤٢) يعبر بالصفر عن « العدم » أي أن هناك صوتًا زيد في هذا الموضوع الذي لم يكن مشغولاً بأي صوت . ويعبر السهم عن أن الصفر تحل محله الحركة المعبر عنها بالحرف (ح) . ويرمز الخط المائل إلى « في » . وتحوي الأقواس المركنة الصفات المعيِّنة للأصوات . فما في داخل الأقواس الموجودة يعبر به عن فصيلتين من الأصوات حيث صفات كل فصيلة موجودة بين قوسين مركنين . وتعبر علامتا الزائد والناقص عن وجود الصفة أو عدمها . ويعبر الخط الأفقي الموجود بين المجموعتين المحصورتين بالأقواس المركنة عن الموضع الذي تقع فيه الحركة المزيدة . ويعبر بالعلامة # عن حد الكلمة الخارجي الذي يفصلها عن غيرها .

(٤٣) « أمامي » ترجمة لمصطلح anterior و « تاجي » ترجمة لمصطلح coronal ، ويترجم هذا المصطلح بـ « أكليلي » . فالصوت الأمامي هو كل صوت ينطق من عند أي نقطة فيما بين حد اللثة مع الحنك إلى الشفتين ؛ أما « التاجي » فهو الصوت الذي ينطق في منطقة اللثة وحدها . فالميم أمامية لأنها تنطق من الشفتين ، لكنها ليست تاجية لأنها لا تنطق من اللثة . أما النون فهي تاجية وأمامية في الوقت نفسه .

(٤٤) يعبر بالرمز (أ) عن الاختيار الممكن بين الزائد والناقص ، فيمكن أن تكون الصفة موجودة أو غير موجودة .

(٤٥) يعبر بـ (ص) عن الصوت الصحيح .

(٤٦) انظر حمزة بن قبلان المزيني ، « مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع (فَعَلَ) » ، مجلة جامعة الملك سعود ، م١ ، الآداب (١ر٢) ١٤٠٩هـ ، ص ص ٢٣ - ٥٤ ، عن تأثير الأصوات الصحيحة على الحركات المجاورة ، وكذلك تأثير الحركات بعضها في بعض .

ملاحظة : اخترت مصطلح « الصوت الصحيح » بدلاً من « الصوت الساكن » حتى لا يحدث خلط بين مصطلح الساكن بوصفه مصطلحًا صوتيًا والمصطلح نفسه مصطلحًا نحويًا. ولست مرتاحًا كليًا لهذا الاختيار لأن الياء والواو ليستا في كل الأحوال صحيحتان إذ يمكن أن يتحولا إلى حركة طويلة .

(٤٧) **Noam Chomsky and Morris Halle,** *The Sound pattern of English*, (New York: Harper and Row, 1968).

(٤٨) انظر عن ذلك **John J. Ohala,** "Alternatives to the sonority Hierachy for explaining segmental sequential constraints", *in:* **Michael Ziolkowski, Manuela Noska and Karen Deaton** (eds.) *The 26th regional meeting of the Chicago Linguistic Society*, Vol. 2, *The parasession on the syllable in phonetic and phonology*, 1990, p. 319.

(٤٩) **Jorge Hankamer and Judith Aissen,** "The Sonority Hierarchy", *in:* **Anthony Bruck, Robert Fox and Michael La Galy** (eds.) *The Parasession on Natural Phonology*, Chicago: Linguistic Society, 1974, pp. 131-145.

(٥٠) Ibid, p. 136.

(٥١) **Hankamer and Judith Aissen,** "The Sonority Hierarchy", *op. cit.*, p. 137.

(٥٢) **John Ohala,** Alternatives...", *op. cit.*

(٥٣) **John Ohala,** "Alternatives..." *op. cit*, p. 325.

(٥٤) **Gary N. Larson,** "Local commputational Networks and the Distribution of segments in the Spanish syllable", *in:* **Zoilkowski** (*et al.*), *op. cit.*

(٥٥) **M.Y. Liberman,** "In favor of some uncommon Approaches to the study of speech", *in:* **Peter Mac Neil-**

age (ed.), *The production of speech.* (New York: Springer-Verlag, 1983), p. 273.

(٥٦) عن المقطع في اللغة العربية انظر مثلاً : حمزة بن قبلان المزيني ، « ترقيق الراء وتفخيمها في القراءات القرآنية » مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، م١٥ ، ع(١) ، ١٤٠٨هـ ، ص ص٩-١٠ .

(٥٧) انظر عن بعض هذه المشكلات J. Ohala, "Alternatives...", *op. cit.*, pp.

(٥٨) للتدليل على وجود هاتين القاعدتين انظر : Hamza G. Al-Mozainy, "*Vowel Alternations in a Bedouin Hijazi Arabic dialect: Abstractness and stress*". Unpublished Ph.D. Dissertation, The University of Texas at Austin, 1981, pp.

(٥٩) تحذف الفتحة من المقطع القصير المفتوح بقاعدة صواتية ناقشها حمزة قبلان المزيني في رسالته للدكتوراه . وربما أخذت هذه الحالة دليلاً على أن الفتحة بعد الحاء ليست مزيدة بل حركة أصلية في الكلمة وذلك لأن الحركة المزيدة لا ينتج عنها حذف الحركة السابقة . غير أن الأمر لايزال في حاجة إلى تقص .

(٦٠) تحدد النقطة حد المقطع .

(٦١) انظر ذلك مثلاً : John McCarthy, "Features geometry and dependency: A review", *Phonetica*, vol. 45, 1989, pp. 84-108.

(٦٢) أبو الفتح عثمان بن جني ، المحتسب في تفسير وجوه القراءات والإيضاح عنها . تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، (إستانبول : دار سزكين للطباعة والنشر ، ١٤٠٦هـ) ، ج١ ، ص ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٦٣) ويمكن أن يستأنس لتحليل هذه الحركة بأنها مزيدة بما يذكره سيبويه (ج٤ ، ص ص ١١٣ - ١١٥) ، إذ يورد أمثلة حذفت منها الحركة العالية (الضمة والكسرة) من المقطع القصير المفتوح في مثل : فَخِذٌ ← فَخْذٌ ؛ كَبِدٌ ← كَبْدٌ ؛ عَضُدٌ ← عَضْدٌ ؛ وغير ذلك . ففي هذه الكلمات والكلمات الأخرى التي ذكرها سيبويه نجد أن الحركة العالية تحذف إذا كانت أصلية في الكلمة وكانت في مقطع قصير مفتوح . ولأن الحركة العالية في الكلمات التي تنتهي بالنون هنا لم تحذف فإن هذا دليل على عدم أصليتها في الكلمة .

(٦٤) انظر : حمزة قبلان المزيني ، « ترقيق الراء وتفخيمها ... » ص ص ٥-٤٣ ، والواقع أنه قد وردت أمثلة وقف على المنصوب فيها بالنقل والحركة ضمة . انظر : ابن جني ، المحتسب ، ج٢ ، ص ١٦٢ حيث أورد قول طرفة :

أيها الفتيان في مجلسنا جردوا منها وراداً وشُقُرْ

(٦٥) وقال : « يريد شُقْراً » . أبو الفتح عثمان بن جني ، سر صناعة الإعراب . دراسة وتحقيق حسن هنداوي (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٥هـ) ص ٧٥ - ٧٦ .

(٦٦) انظر مثلاً : سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص ٢٥ ؛ سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ، ص ١٨٤ وغير ذلك من المواضع .

(٦٧) سورة الفجر ، الآية ٤ .

(٦٨) سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ، ص ١٨٥ .

(٦٩) ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات ص ص ٦٨٣ - ٦٨٤ .

(٧٠) سيبويه ، الكتاب ، ج٤ ، ص ١٥٩ .

قـائمــة المـراجــع

أولاً : المراجـع العربيــة

الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (صيدا – لبنان : المكتبة العصرية ، ١٤٠٧هـ .

البغدادي ، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي ، كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٤٠٠هـ) .

التيمي ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، كتاب النقائض : نقائض جرير والفرزدق (تحقيق أنتوني أشلي بيفين ، ليدن بريل ١٩٠٥ – ١٩١٢م) .

ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ، مجالس ثعلب ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠م .

ابن جني ، أبو عثمان ، سر صناعة الإعراب ، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٥) .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، المحتسب في تفسير وجوه القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، (إستانبول : دار سزكين للطباعة والنشر ، ١٤٠٦هـ .

الدخيل ، جواد بن محمد ، « الوقف في كتاب سيبويه » ، رسالة ماجستير غير منشورة قُدمت لقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك سعود ، ١٤١٠هـ .

سيبويه ، أبو عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م .

الصبان ، محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ، بيروت : دار الفكر ، د . ت .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، الكامل ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٦هـ .

المزيني ، حمزة بن قبلان ، « ترقيق الراء وتفخيمها في القراءات القرآنية » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، م ١٥ ، ع١ ، ١٤٠٨هـ ، ص ص ٥ – ٤٣ .

المزيني ، حمزة بن قبلان ، « مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع (فَعَل) » ، مجلة جامعة الملك سعود م١ ، الآداب (١ , ٢) ١٤٠٩ ، ص ص ٣٢ – ٥٤ .

ابن منظور ، أبو محمد ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم الشاذلي ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ .

ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل ، بيروت : عالم الكتب : القاهرة مكتبة المتنبي ، د . ت .

ثانيًا : المـراجـع الأجنبيــة

Al-Mozainy, Hamza Q., "*Vowel Alternations in a Bedouin Hijazi Arabic Dialect: Abstractness and stress*". Unpublished Ph.D. Dissertation. The University of Texas at Austin, 1981.

Chomsky, Noam and **Halle, Morris**, *The Sound Pattern of English*. New York: Harper and Row, 1968.

Hankamer, Jorge and **Aissen, Judith**, "The Sonority Hierarchy", *In:* **Bruch, Anthony Robert Fox** and **La Galy, Michael** (eds.) *Papers from The Parassession on Natural Phology*. Chicago Linguistic So-

ciety, 1974, pp. 131-145.

Larson, Gary N., "Local Computational Networks and The Distribution of Segments in the Spanish Syllable". *In:* **Zolkowski, Michael, Noska, Manuela** and **Deaton, Karen** (eds.) *Papers from the 26th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society. The parasession on the Syllable in Phonetic and Phonology.* Vol. **2**, 1990, pp. 257-272.

Liberman, M.Y., "In favor of some uncommon Approaches to the study of speech". *In:* **MacNeilage, Peter** (ed.) *The Production of Speech*, New York: **Springer-Verlag**, 1983, pp. 265-274.

McCarthy, John, "Features geometry and dependency: A Review", *Phonetica*, vol. **45**, 1989, pp. 84-108.

Ohala, J. John, "Alternatives of the Sonority Hierarcy for Explaining Segmental Sequential Constraints", *In:* **Ziolkowski, Michael, Noska, Manuela** and **Deaton, Karen** (eds.) *Papers from the 26th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society. The parasession on the Syllable in Phonetic and Phonology.* Vol. **2**, 1990, pp. 319-338.

Pause with Metathesis Or Sonoroty Scale?

HAMZA QUBLAN AL-MOZAINY
Professor, Arabic Department, King Saud University
Riyadh, Saudi Arabia

ABSTRACT. According to Sibawaihi (Al-Kitab, Vol. 4, pp. 173-180), when a word has a pausal form that terminates in a sequence of two consonants, the case-vowel, in some Old Arabic dialects, metathesizes with the final consonant. The word [bakr+u], which is nominative, therefore, becomes [bakur]; in genitive it becomes [bakir]. The pausal form of the accusative, however, ends with a long low vowel, when it is undefined, or with no vowel when it is defined, that is: [bakr+aa] and [al-bakr].

In this paper, I will try to show that the metathesis explanation is untenable. I will propose, instead, an alternative that distinguishes between consonants according to the value they have in the Sonoroty Scale.

This phenomenon, it seems to me, can be explained by suggesting that this vowel is not the metathesized case-vowel, but rather, is an epenthesis vowel that is inserted between the two consonants when the first is less sonorant than the second. It is clear from the examples that were cited by sibawaihi that the second consonant is one of the following consonants: (l, r, n) or (w, y) and the glottal stop, while the first consonant is an Obstruent.